

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

معوقات التحصيل الجبائي وأثره على الإيرادات الجبائية في الجزائر
-دراسة حالة بلدية الطاهير خلال الفترة (2015-2020)-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إشراف الأستاذ(ة):

- نسيبة معقال

إعداد الطالبتين:

- أمينة عباس

- لبنى بلفريطس

لجنة المناقشة / التقييم

رئيساً	جامعة جيجل	د.محمد حيمران
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	نسيبة معقال
ممتحناً	جامعة جيجل	د.عبد الرزاق لعريوي

السنة الجامعية 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر الأول لله عز وجل الذي من علينا بفضلہ فالحمد لله الذي ألهمنا الصبر والثبات ومدنا بالقوة والعزيمة لمواصلة مشوارنا الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة " معقال نسبية " التي لم تبخل بمعلوماتها القيمة ونصائحها وتوجيهاتها وإرشاداتها وحسن متابعتها التي مهدت الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لما سيقدمونه من توجيهات وتصويبات، كما نتوجه بالشكر لكل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد طيلة مدة إنجاز وإعداد هذه المذكرة.

عسى الله أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح.



الإهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا وما لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله
أما بعد:

أهدي ثمرة عملي إلى من قال فيهما الرحمن عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحساناً" .

إلى من أدين لها بكل شيء جميل في حياتي، إلى من كانت وما زالت نبأس حياتي، إلى من
وافقتني أيام جدي وتعبتي، إلى أجمل كلمة ينطق بها لساني " أمي الغالية" حفظها الله.

إلى من تحمل عناء تعليمي وتربيتي " أبي العزيز" حفظه الله .

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد وبوجودهم أكتسب القوة والمحبة " أختي وأختوتي " .

إلى صديقتي وزميلتي " أمينة" التي تقاسمت معي ثمرة هذا العمل.

إلى صديقتي اللاتي عشت معهن أحلى أيام حياتي "أميمة" و " أمينة".

وفي الأخير أهدي هذا العمل لكل من سرنا معاً في درج العلم والمعرفة ، إلى كل طلبة محاسبة
وجباية معمقة دفعة 2022.

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى فترة محيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها

سقتني... إلى من وهبتني الحياة... أمي العزيزة حفظها الله

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واحتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيته وتعليمي،

وجعلني أكبر في أركي وأطهر فضيلة أبي الغالي حفظه الله

إلى كل الإخوة والأخوات كل باسمه وإلى آخر العنقود في العائلة.

إلى صديقتي وزميلتي "لبنى" التي تقاسمت معي ثمرة هذا العمل.

إلى جميع طلبة ماستر وجباية معمقة دفعة 2023/2022.

إلى أقرب الناس إلى قلبي من قريب أو من بعيد إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلبي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	العنوان
	شكر وعران
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإيرادات الجبائية	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضرائب
8	المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
9	المطلب الثاني: أهداف الضريبة
11	المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للضريبة وأسسها
11	المطلب الأول: مبادئ الضريبة
12	المطلب الثاني: الأسس القانونية للضريبة
14	المبحث الثالث: التنظيم الفني للضريبة
14	المطلب الأول: وعاء الضريبة
23	المطلب الثاني: سعر الضريبة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي وأهم معوقاته	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: ماهية التحصيل الجبائي

فهرس المحتويات

31	المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي
33	المطلب الثاني: طرق التحصيل الجبائي وضماناته
36	المبحث الثاني: التحصيل الجبائي في الجزائر
36	المطلب الأول: مصادر التحصيل الجبائي
42	المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الجبائي
43	المبحث الثالث: معوقات وعقبات التحصيل الجبائي وغراماته
43	المطلب الأول: معوقات التحصيل الجبائي
52	المطلب الثاني: عقبات وغرامات التحصيل الجبائي
54	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020	
56	تمهيد
57	المبحث الأول: التعريف بلدية الطاهير وهيكلها التنظيمي
57	المطلب الأول: تعريف بلدية الطاهير
60	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الطاهير
63	المبحث الثاني: الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية الطاهير
63	المطلب الأول: الموارد الجبائية
64	المطلب الثاني: الموارد الغير جبائية
64	المبحث الثالث: أثر معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية ونسبة تطورها في ميزانية بلدية الطاهير
65	المطلب الأول: نسبة تطور الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير من سنة 2015 إلى 2020
69	المطلب الثاني: معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية وأثرها على ميزانية بلدية الطاهير
78	خلاصة الفصل
79	الخاتمة

فهرس المحتويات

84	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	نسبة تطور الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020.	الجدول رقم (1)
70	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2015.	الجدول رقم (2)
71	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2016.	الجدول رقم (3)
72	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2017.	الجدول رقم (4)
72	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2018.	الجدول رقم (5)
73	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2019.	الجدول رقم (6)
74	مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2020.	الجدول رقم (7)
76	مجموع الإيرادات لميزانية البلدية خلال الفترة (2015-2020).	الجدول رقم (8)

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	الهيكل التنظيمي لبلدية الطاهير	الشكل رقم (01)
69	مجموع نسب تطور الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020.	الشكل رقم (02)
76	تطور مجموع الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020.	الشكل رقم (03)

مقدمة

يعتبر تحصيل الضرائب موردا رئيسا لتمويل القطاع العمومي ، أين تعتمد عليها العديد من الحكومات في تقديم الخدمات العامة التي من شأنها تقديم الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، وعليه فإن هذا يتطلب كفاءة عالية في أداء عمل مصالح الضرائب من أجل تحصيل الموارد المالية وإعادة ضخها في الاقتصاد مما يؤدي إلى التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

يوجد العديد من المعوقات التي تمنع التحصيل المنظم للضرائب، كعدم وجود نظام جبائي فعال وعدم قدرة الأجهزة المختصة في التحصيل بشكل مستمر إضافة لعدم وجود إجراءات تشريعية واضحة ومفهومة مع انخفاض نسبة الوعي لأفراد المجتمع ما يؤدي لمحاولات التهرب الضريبي .كل هذا يعرقل عملية التحصيل الجبائي ويؤثر سلبا على الميزانية الموجهة لتسيير القطاعات المعتمدة في تمويلها على نسبة كبيرة من الضرائب المحصلة.

1. إشكالية الدراسة:

تمول الدولة مختلف بلدياتها عن طريق الضرائب المحصلة على مستوى كل بلدية فكلما تغيرت نسبة التحصيل تأثرت الميزانية الموجهة لتسيير مرافق البلدية وعلى هذا الأساس وعلى اثر ما سبق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس الموالي: ما مدى أثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية الموجهة لتمويل ميزانية بلدية الطاهير في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للضرائب ؟
- ما هو التحصيل الجبائي وما هي طرق تحصيلها؟
- ما هي معوقات التحصيل الجبائي التي تعاني منها بلدية الطاهير ؟ وما مدى تأثيرها على ميزانية التسيير؟

2. فرضيات الدراسة

- الضريبة هي اقتطاع نقدي ذو سلطة ، نهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة والجماعات المحلية)، أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.
- التحصيل الجبائي هو عبارة عن إجراءات من طرف الإدارة الجبائية كنقل دين الضريبة من المكلف إلى خزينة الدولة ويعتبر التوريد المباشر والتوريد عن طريق شخص آخر والاقتطاع من المصّر من أهم طرق التحصيل الجبائي.
- من أهم المعوقات التحصيل الجبائي على ميزانية بلدية الطاهير نجد التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية.

3. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع:

- إبراز دور التحصيل الجبائي في تحصيل مختلف الإيرادات.
- لمعرفة كيف تتم علمية التحصيل الجبائي.
- معرفة العقبات التي تواجهها الدولة في التحصيل الجبائي.

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف دراستنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- التعريف بماهية وأساليب التحصيل الجبائي.
- مدى تأثير الضرائب على تمويل ميزانية البلدية.
- محاولة التعرف على أهم المعوقات التحصيل الجبائي وأثرها على الإيرادات الجبائية.

5. المنهج المتبع

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا منهج الوصف من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من الضريبة والتحصيل الجبائي، ثم القيام بالدراسة التطبيقية تجسيدا لما تم وصفه بهدف تحليل واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

6. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية نوضحها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة المواضيع التي تدخل ضمن نطاق تخصصنا محاسبية وجباية معمقة.
- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع والاستفادة منه مستقبلا في الحياة المهنية.

أسباب موضوعية:

- الإلمام بكل جوانب التريص الميداني والمعرفة التطبيقية لإجراءات التحصيل الجبائي.
- إدراك أهمية ودور التحصيل الجبائي في تمويل ميزانية بلدية الطاهير.
- معرفة معوقات التحصيل الجبائي للموارد الجبائية.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم إجراء هذا التريص ببلدية الطاهير.

الحدود الزمانية: حددت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2015-2020).

الدراسات السابقة في الموضوع:

8. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل من الصعوبات، ومن الصعوبات التي وجهناها في دراسة هذا الموضوع:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالضرائب نظرا لتحفظ الشديد لهذه المعلومات.
- قلة المراجع والدراسات في مجال أثر المعوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية.
- عدم الحصول على تفسيرات كافية حول البيانات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة نتيجة التهرب من المسؤولية في البلدية.

9. الدراسات السابقة

- ، أثر معوقات التحصيل الجبائي على ميزانية الجماعات المحلية ، تخصص محاسبة وجباية معمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2021/2020، توصلت هذه الدراسة إلى أن التحصيل الجبائي هو عملية نقل الضرائب من المكلفين لكي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، ولقد تبين أن هناك قواعد وطرق عديدة للتحصيل الجبائي لكنها غير متبعة ويوجد ضمانات للإدارة الضريبية والمكلف لكنها لا تقدم أي ضمانات سواء للإدارة أو المكلف كما يوجد معوقات عديدة لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم مما يجعل إيراداتها الجبائية قليلة في ميزانية الجماعات المحلية.
- عصام صياف، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية فيالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص إدارة مالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2018-2017، تهدف هذه الدراسة إلى أن الموارد الجبائية للبلديات تحتل مكانة هامة ومعتبرة ، وتشكل المورد المالي الأساسي لتمويل صلاحياتها ومختلف نشاطاتها، إلى أن مجموع الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا لها تتسم بضعف نسبها مقارنة بالنسب المحصلة لفائدة الدولة في تلك التي تشترك فيها معها، كما يشكل عدم التحصيل الكلي للموارد الجبائية عائقا سلبيا في تحقيق التوازن المالي للبلديات وهو ما يؤثر على ميزانيتها بالعجز وهو ناتج عن العديد من العوامل التي تشترك فيها عدة جهات تشكل الحلقة الجبائية والتي تعود إلى التشريعات المنظمة للجباية المحلية، والمكلفين بالضرائب والرسوم والإدارة الضريبية وجميع الفاعلين في المجالس الشعبية المحلية للبلدية خاصة الرؤساء والأعضاء.

- سفيان معامير، أسامة قرقب، أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العام الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2016/2017، توصلت هذه الدراسة أن الضريبة تعتبر أحد أهم الوسائل المستخدمة في السياسة المالية التي تحقق أهداف معينة وفقا لما هو مخطط سابقا هذا ما تم استغلالها استغلال أمثل، كما تعتبر الضريبة أهم مورد يساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتتم عملية التحصيل الضريبي من طرف أشخاص مؤهلين مخولة قانونا بذلك ، ويتم ذلك وفق الطرق وإجراءات تحددها الإدارة الضريبية.

10. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناولنا فيهما:

- الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للضرائب بحيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي على التوالي: مفاهيم عامة حول الضرائب، المبادئ الأساسية للضرائب وأسسها، التنظيم الفني للضرائب.
- والفصل الثاني بعنوان الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي وأهم معوقاته والذي تناولنا فيه أيضا ثلاث مباحث وهي : ماهية التحصيل الجبائي، التحصيل الجبائي في الجزائر، معوقات وعقبات التحصيل الجبائي.
- وأخيرا في الفصل الثالث الذي هو عبارة عن دراسة تطبيقية حول بلدية الطاهير. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:
التعريف ببلدية الطاهير وهيكلها التنظيمي، الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية الطاهير، أثر معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية ونسبة تطورها على ميزانية بلدية الطاهير.

الفصل الأول: الإيرادات

الجبائية

تمهيد:

تعد الضرائب من المصادر المالية الهامة للدولة، ذلك لأنها تمثل المورد الرئيسي المركز عليه من طرف الدولة في الوفاء بالكثير من التزاماتها اتجاه مواطنيها، وقد تزايدت أهمية الضريبة بتطور مفهوم دور الدولة وخاصة من خلال النظريات المتعلقة بتدخلها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن كانت الضريبة ذات بعد مالي فقط، فقد أصبحت تساهم في تحقيق كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اختيار نظام ضريبي ملائم يعكس خصائص وملامح النظام الاقتصادي المتمتع لتحقيق أهداف المجتمع.

يتم اختيار النظام الضريبي من خلال المعرفة الكاملة بايديولوجية المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذا أهداف السياسة الضريبية التي تسعى إلى تحقيقها. وعليه يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتم من خلالها تناول مفاهيم عامة حول الضريبة وخصائصها، ومختلف أهدافها ومبادئها بالإضافة إلى أسسها القانونية وتنظيمها الفني.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة

تلعب الضرائب دورا كبيرا بخصائصها الهامة في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة تجعل هذه الأخيرة تعتمد عليها اعتمادا كليا في إيراداتها العامة، فلهذا تقوم الدولة بوضع قواعد تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطرة.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

تعددت المفاهيم التي تعرضت لضبط مصطلح الضريبة، وذلك لاختلاف مذاهب أصحابها وكذا لاختلاف الأسس المعتمدة عليها في محاولات للإحاطة بالمفهوم الشامل لها.

أولا: تعريف الضريبة

اختلفت التعاريف الخاصة بالضريبة باختلاف وجهات نظر الباحثين، وقد عرفت حسب بعضهم كما يلي:
التعريف الأول: الضريبة هي كل اقتطاع مالي في شكل مساهمة مالية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع دون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك.¹

التعريف الثاني: الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة، بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكلفية.²

التعريف الثالث: هي فريضة تدفع جبرا إلى الدولة، وهي غير جزائية، وتدفع من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتفرض بشكل محدد مسبقا، بلا مقابل، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة.³

ثانيا: خصائص الضريبة

من التعريف السابق نستطيع أن نلخص خمس خصائص:

- **الضريبة فريضة نقدية:** في الغالب تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقدية تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، بالنظر إلى أن كل المعاملات أصبحت تقوم على استخدام النقود سواء

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، (بدون طبعة)، الإسكندرية، 2004-2005، ص ص138، 139.

² فتحي أحمد زياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 121.

³ عادل محمد القطوانة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 4.

في القطاعات العامة أو الخاصة ومادامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية فإن الإيرادات العامة بما فيها الضرائب لا بد أن تحصل كذلك بالنقود.

- **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:** إن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها تحصل على الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة الأخرى من أجل القيام باستخدامها في مصارف الإنفاق العام من أجل تحقيق منافع عامة للمجتمع.¹

- **الضريبة ذات طبيعة إجبارية:** نقصد بها أن الضريبة بمجرد إقرارها من طرف السلطات المختصة فإن المكلف بها مجبرا بأدائها، أن صفة الإلزام في الضريبة هي ذات صيغة قانونية، فالإلزام قانوني وليس معنوي يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الفرد.²

- **تدفع بصورة نهائية:** بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها للمكلفين أو يدفع أي فوائد عنها ولا يحق المطالبة بها وتدفع بصورة نهائية ولا رجعية فيها حتى وإن كانت أكثر من قيمتها.³

- **الضريبة تفرض بلا مقابل:** إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته عضو في المجتمع، وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل على العكس من ذلك فهو إنه يستفيد بصفته واحدا من الجماعة من إنفاق الموارد الضريبية على المرافق العامة.⁴

المطلب الثاني: أهداف الضريبة

تتعدد الأهداف الخاصة بالضريبة، فمنها الأهداف المالية والأهداف الاقتصادية، وكذا منها الأهداف المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والسياسية.

¹ نبيل قطاف ، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2008/2007، ص4.

² ليندة تاوولة ، حياة مجاني ، أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص3.

³ نور الإسلامخباية ، نور الإسلامكريو ، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيم - برج بوعريش، 2021/2020، ص9.

⁴ عادل محمد القطوانة، عدي حسين عفانة، مرجع سابق، ص5.

1- الهدف المالي: ويقصد بها تغطية الأعباء المالية، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية.

2- الهدف الاقتصادي: تعتبر الضريبة أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وبالتالي فهذه العام هو الوصول إلى حالة استقرار اقتصادي غير مشوب بالتضخم أو الانكماش.

ففي حالة التضخم ترفع نسبيا ويوسع في فرضها لامتناس كمية النقد الزائدة. وفي حالة الانكماش تخفض أسعارها وتزداد الإعفاءات مما يزيد من الادخار، وبالتالي التوسع في الاستثمار.¹

3- الهدف السياسي: يمكن استخدام هذا النوع من الأهداف داخل الدولة، من خلال تفرقة المعاملة الضريبية كوسيلة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة، من أجل تسهيل التجارة الخارجية مع الدول الأخرى، أو للحد منها، ففي حالة العلاقات الجيدة مع دولة معينة تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس تعمل على رف الضرائب.²

4- الهدف الاجتماعي: تعمل الضريبة على تحقيق أهداف اجتماعية، كأن تعمل على التخفيف من حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل.³

¹ شيماء حيدرة ، خيرين حليمة ، دور الإصلاح الضريبي في تحسين إيرادات الضريبة، مذكرة ماستر ، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، 2016/2017، ص 10.

² سامح خالد عبد الله معالي معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب، أطروحة الماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2015، ص 28.

³ فاطمة بوشريط، تقييم حصيلة الإيرادات في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018/2019، ص 14.

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للضريبة وأسسها

تعرضت أغلب دساتير الدول في عصرنا الراهن إلى أن فرض الضريبة يدخل في السيادة الأساسية للدولة، وأن فرض أو تعديل أو إلغاء أي ضريبة يجب أن يتم من قبل السلطة التشريعية أو من يقوم مقامها.

المطلب الأول: مبادئ الضريبة

يقصد بالمبادئ الأساسية للضريبة مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع الضريبي مراعاتها، وإتباعها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، هذه المبادئ تعد بمثابة دستور عام يجب احترامها من أجل أن يتم تحقيق الأهداف المبتغاة من فرض الضريبة.

1- قاعدة العدالة الضريبية (المساواة): تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقاً لمقدرتهم التكليفية أي كل حسب الدخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة والأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة، وتتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأموال والأفراد بدون استثناء وأن يكون عبئ الضريبة واحد بالنسبة لجميع المكلفين، وأن هذا المطلب يجب أن ينصرف على النظام الضريبي ككل وأنه من الخطأ أن تنتقد هذه الضرائب على حدة لكونها غير عادلة وذلك لأن الضرائب المتعددة قد تلغي أثر بعضها فتؤدي إلى نظام ضريبي عادل.

2- قاعدة اليقين (الوضوح): يقصد بها أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دون غموض. ذلك أنه من الأهمية بمكان أن يعرف المكلف بدفع الضريبة التزاماته من حيث، سعر الضريبة، وعائها، ميعاد دفعها، طريقة تحصيلها وكل ما يتعلق بها من إجراءات إدارية. وهذا ما يتطلب أيضاً أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة ومستقرة لجميع المكلفين مما يؤدي ذلك إلى زيادة الحصيلة الضريبية ويمنع من ظاهرة التهرب الضريبي.¹

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص ص 90، 92.

3- قاعدة الملائمة: أي اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى، فمن الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديدها في حساباته على سبيل المثال، أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات الملائمة لدفع الضريبة¹.

4- قاعدة الاقتصاد: تقتضي هذه القاعدة بضرورة تنظيم الجباية الضريبية بحيث لا تنتزع من المكلف إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل في النهاية خزينة الدولة، أي أن تكون النفقات جبايتها قليلة. والمقصود من هذا المبدأ هو أن الفارق ما يدخل الخزينة العامة من حصيلة الضرائب وبين ما يدفعه المكلفون فعلا يجب أن يكون ضئيلا بالمقارنة بما يتم تحصيله، فلا فائدة من ضريبة تكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها، وهذا يعني أن الجهاز الحكومي الذي تشكل الإدارة الضريبية أحد أجزائه والذي يسدد نفقاته وأجور موظفيه مما توفره له إيرادات الضرائب وجب عليه استعمال أساليب وتقنيات علمية حديثة كالإعلام الآلي وتعيين موظفين أكفاء وذلك ربحا للوقت والمال العام بهدف تخفيف العبء على المكلفين وعدم جرهم للتفكير في التهرب من دفع الضريبة.²

المطلب الثاني: الأسس القانونية للضريبة

حاول علماء المالية العامة إيجاد الأساس القانوني الذي يعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام الأفراد بدفعها، ويمكن رد هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين ينتمي كل منهما إلى حقبة تاريخية معينة. أولهما النظرية التعاقدية للضريبة، وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي.

1- النظرية التعاقدية للضريبة:

يعتبر أصحاب هذه النظرية، الضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد وفسروا ذلك على النحو التالي "الفرد يدفع الضريبة لأنه يحصل على شيء بالمقابل فيكون أساس فرض لضريبة عقدا ضمنا بين الفرد

¹فاتح حمر، عبد النعيم بوشطوط، دور الإصلاحات الضريبية في زيادة موارد الخزينة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2020/2019 ص5.

²محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015/2014، ص8.

والدولة، يتم الاتفاق على أحكامه بين الدولة والأفراد بواسطة ممثلي الشعب، أو السلطة التشريعية" ولكن ليس هذا هو التفسير الوحيد للعقد، بعضهم اعتبروا الضريبة "عقد بيع" يبتاع من الدولة لجزء من ماله الخدمات المقدمة من الدولة. ومنهم من اعتبروا الضريبة "عقد إيجار" فالدولة تقدم فالدولة تقدم خدمات وتعد المرافق للأفراد، والأفراد تدفع لها الضريبة مقابل هذه الخدمات وآخرون نظروا إلى أن الضريبة "عقد تأمين" دافع الضريبة عندما يدفعها يؤمن قسط من ماله على باقيه، وهناك من قال أن الضريبة "عقد مقايضة" بين مال المكلف والمنفعة التي يحصل عليها من الدولة وآخرون قال وان الضريبة "عقد شراكة" معتبرين الدولة شركة تقدم خدماتها العامة للأفراد وتتقاضى مقابل ذلك حصتها من أرباح هذه الشركة.¹

2- نظرية التعاقد الاجتماعي:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مرادها لأن الأفراد يسلمون بضرورة وجود الدولة، كضرورة سياسية واجتماعية، تحقق مصالحهم وتشبع حاجاتهم وثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلزم كل فرد بأداء الضريبة المفروضة عليه كل بحسب مقدرته التكليفية (المالية)، كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين بلا استثناء ويغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة. وأكثر من ذلك فمن الممكن استفادة بعض الأفراد بالخدمات العامة رغم عدم قيامهم بدفع الضرائب أو بدفع مبالغ زهيدة كأصحاب الدخول المحدودة، رغم انتفاع البعض الآخر بهذه الخدمات رغم قيامهم بدفع ضرائب كالمواطنين المقيمين في الخارج وبالإضافة إلى ما سبق فان نظرية التضامن الاجتماعي تقترن بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على رعاياها، ومن ثم إلزامهم وإجبارهم على أداء الضريبة، وهذا يفسر إلزام الأجانب المقيمين في الدولة إقامة عادية أو مستمرة، بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة وأداء الضريبة المفروضة عليهم.

مما سبق يتضح أن نظرية التضامن الاجتماعي تمثل الأساس القانوني الذي تستمد منه الدولة سلطتها في فرض الضريبة على المقيمين على أرضها من وطنيين وأجانب.²

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير بشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص156، 157.

² سوزي عدلي ناشر، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص123.

المبحث الثالث: التنظيم الفني للضريبة

يعرف التنظيم الفني للضرائب بأنه مجموعة من القواعد والأنظمة والتعليمات والإجراءات المتعلقة بتحديد الوعاء الضريبي وأنواع الضرائب.

المطلب الأول: وعاء الضريبة

أولاً: وعاء الضريبة

يعبر وعاء الضريبة عن مجموع العمليات الإدارية التي تهدف إلى معاينة، تقييم المادة الخاضعة للضريبة وتحديد الواقعة المنشئة لها والشخص موضوع التكليف الضريبي. وبهذا يشمل الوعاء الضريبي الجوانب التالية.¹

ثانياً: تصنيف الضرائب

ولتحديد هذا الوعاء لابد من التمييز بين :

- نظام الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.
 - الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.
 - الضرائب المباشرة والضرائب غير لمباشرة.
- 1- نظام الضريبة الوحيدة ونظام الضرائب المتعددة:**

يقوم نظام الضريبة الوحيدة على أساس فرص الدولة ضريبة واحدة فقط يتحملها الأفراد مرة واحدة في السنة، وعادة تدفع مثل هذه الضريبة على الأموال الناجمة عن الربح العقاري أو الأرض.

ويعتمد حجم هذه الضريبة بشكل أساسي على العلاقة بين حجم الدخل وحجم النفقات وعن طريق العلاقة تتحدد حجم أو نسبة الضريبة الواجب دفعها من قبل كل فرد، وقد نشأت فكرة الضريبة الوحيدة على رأسمال الفرد أو دخله من الربح العقاري أو الأرض خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتحرير، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص45.

انجلترا وفرنسا. أما بالنسبة لنظام الضرائب المتعددة فقد نشأت في الفترات اللاحقة خلال القرن التاسع عشر وتطورت بشكل منظم خلال القرن الحالي، كنتيجة لزيادة دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة متطلبات الدولة من الأموال لتمويل نفقاتها المختلفة.

كما أن عجز نظام الضريبة الوحيدة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وحصر تطبيقه على طبقة معينة من الأفراد بما لا ينسجم وقاعدة العدالة في جباية الضرائب عاملا أساسيا أيضا في استخدام نظام الضرائب المتعددة والعزوف عن تطبيق نظام الضريبة الوحيدة.¹

2- نظام الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

-**الضرائب على الأشخاص:** هي تلك الضرائب التي تتخذ من الوجود الآدمي أو الإنساني للفرد داخل الدولة محلا لفرض الضريبة، وقد عرف التاريخ المالي للعديد من المجتمعات أنواعا كثيرة من هذه الضرائب. ومن الأمثلة على ذلك، ضرائب الرؤوس التي كانت معروفة عند العرب والرومان، بل وفي مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت ضريبة الرؤوس تنقسم إلى نوعين أساسيين: الأولى، ضرائب الفردة البسيطة وهي التي كانت تفرض بسعر واحد بالنسبة لجميع الأفراد دون النظر إلى الثروات التي يملكونها أو الدخل التي يحققونها. والثانية ضرائب الفردة المدرجة والتي تتميز بين الأفراد الخاضعين للضريبة على أساس تقسيمهم إلى فئات بحسب السن أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية وفرض الضريبة بسعر خاص بالنسبة لكل فئة أو طبقة، وكبعض الضرائب التي مازالت مفروضة على الأشخاص (لتحقيق اعتبارات سياسية معينة) مقابل استعمالهم لحق الانتخاب في بعض المجتمعات الحديثة (كما هو الحال في بعض ولايات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية).

والضريبة على الأشخاص تفرض دون اعتداد بالمقدرة التكاليفية للأفراد، كما أنها تتنافى مع اعتبارات الكرامة الإنسانية في كثير من الأحيان، وهذا يفسر اختفاءها من النظم المالية للمجتمعات الحديثة، لتحل محلها الضرائب على الأموال باعتبارها الأموال الأكثر ترجمة للمقدرة التكاليفية للمكلفين، كما أنها تتميز بالسهولة

¹فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص ص142، 141.

النسبية في تقدير المادة الخاضعة للضريبة (يستوي في ذلك أن تكون الضريبة مفروضة على الأموال نفسها، أو على الدخل الناتج من نشاط المكلف).¹

- **الضرائب على الأموال:** هي تلك الضرائب التي تجعل أموال الشخص أساسا لفرض الضريبة وهذا هو الأساس المنطقي و العلمي لوعاء الضريبة لأن الضرائب على الأموال تراعي اعتبارات العدالة. لتغطي جميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد أصبحت تعتمد عليه في فرض الضرائب وبالتالي ظهر نظام الضرائب المتعددة.²

3- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

- **الضرائب المباشرة:** هي ضرائب تورّد إلى الخزّانة من قبل المكلف بها قانونيا، بمعنى أن العبء الضريبي يستقر على المكلف بها مثلا: الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة مباشرة كون أن المكلف بها لا يستطيع تحصيل عبئها على أي طرف آخر مهما كانت صفته.³

- **الضرائب غير المباشرة:** تفرض هذه الضرائب عند وقائع الاستعمال أو انتقال الثروة. فهي تفرض عند تحقق الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة. ومثال ذلك ضرائب الإنتاج وضرائب الاستهلاك وضرائب الكركمية.

وفيما يأتي سنناقش معايير التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومزايا وعيوب كل منهما:⁴

• **معيّار طريقة التحصيل:** تكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بناء على قوائم اسمية أو جداول تحمل كل المعلومات المتعلقة بالمكلف بالضريبة والتزاماته الضريبية وفترة الخضوع للضريبة والمهلة الممنوحة للتسديد... الخ، وتكون غير مباشرة إذا لم يكن من الممكن إتباع هذه الطريقة في تحصيلها لأنه يتم بمناسبة السلوكيات الاقتصادية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة كاستهلاك الموارد المتاحة أو الاستفادة من الخدمات المقدمة.

لكن هذا المعيار لا يصلح لجميع الحالات، فبعض الضرائب التي تعتبر كضرائب مباشرة، لا يمكن إتباع طريقة القوائم الاسمية في تحصيلها، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي بعنوان القيم المنقولة وبالتحديد أرباح

¹ د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بدون طبعة)، بيروت، 1992، ص ص 160، 161.

² فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 141.

³ رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 8.

⁴ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص 132، 133.

الأسهم والسندات لحاملها، إذ لا يمكن معرفة حاملي هذه الأوراق دائما وتحرير كشوف بأسمائهم. لذلك في أغلب الأحيان، يتم استعمال طريقة الاقتطاع من المنبع.

وإضافة إلى ذلك، يمكن القول أن تقرر الدولة أن تحصل ضريبة معينة على أساس قائمة أو كشف أو العدول عن ذلك، ولا يمكن علميا اعتبار الضريبة مباشرة أو غير مباشرة طبقا لما تتخذه الدولة من قرارات في هذا المجال.¹

● **معيار نقل العبء الضريبي:** تكون الضريبة مباشرة إذا استقر عبؤها على المكلف بها قانونا. أما إذا تمكن من نقل عبؤها إلى غيره فتكون الضريبة غير مباشرة. من المأخذ على هذا المعيار هو أن نقل عبء الضريبة لا يعتمد على طبيعة الضريبة ولا على إدارة المشروع بل يعتمد على عوامل اقتصادية مثل مرونة الطلب، وموقع دافع الضريبة في السوق من حيث المنافسة و الاحتكار وسعر الضريبة... الخ.

● **معيار المقدرة التكلفة:** الضرائب المباشرة تفرض حسب المقدرة التكلفة للمكلف. أي هي التي تسمح طبيعتها بمراعاة ظروف المكلف الشخصية والاجتماعية. أما الضرائب غير المباشرة فهي التي تفرض من غير مراعاة المقدرة التكلفة للمكلف، أي لا تراعي ظروف المكلف الشخصية.²

● **معيار الثبات والاستقرار:** ويعني ذلك مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة. فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات والتجدد مثل الضرائب على الدخل أو رأس المال... الخ، ويكون الثبات هنا نسبي وليس مطلق.

وتعد ضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المتقطعة والتصرفات العرضية، مثل الضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك أو المبيعات... الخ.

ونستطيع القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها سواء متحركة أو في قيد التحقق.

والضرائب غير المباشرة تصيب الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها.³

✓ **مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة:**

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص ص172، 171.

² سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص ص 133، 134..

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 55.

ليس شيئاً جديداً علينا، أن كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تمثلان وسيلتين متكاملتين لتتبع عناصر الثروة من دخل ورأس مال. ولا يمكن القول بان إحداهما تفوق الأخرى في درجة الأهمية ولذا فإن كل نظام ضريبي يجمع بينها، وان اختلفت نسب الجمع أو التوليف بينهما من نظام إلى آخر وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فيه.

وسنشير فيما يلي لمزايا وعيوب كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة:¹

- **مدى ثبات الحصيلة:** الضرائب المباشرة، هي تلك الضرائب التي يتميز وعائها بقدر كبير من الثبات والاستمرار لدى المكلفين بها، كالملكية بالنسبة للضريبة العقارية، وممارسة المهنة و/أو التجارة بالنسبة للضريبة على الأرباح، والعمل بالنسبة للضريبة على الرواتب والأجور. أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي تتميز بعدم ثبات أوعيتها، وذلك لأنها تفرض على المكلفين بها بسبب أو بمناسبة تصرفات و/أو وقائع عرضية وغير منتظمة كالاستيراد مثلاً وإنفاق الدخل. وما يلاحظ على هذا المعيار هو أنه بالرغم من حصوله على قبول واستحسان الكثير من الفقه، إلا أنه لم يسلم بدوره من النقد، وذلك على اعتبار أنه يخلق إشكالات بالنسبة لبعض الضرائب، كضريبة التركات مثلاً التي يمكن اعتبارها وفقاً له ضريبة مباشرة لأنها مفروضة على الثروة، كما يمكن اعتبارها بناء عليه ضريبة غير مباشرة بما أنها تفرض نتيجة حدث عرضي وهو الوفاة.²

- **مرونة الحصيلة:** ويقصد بمرونة الحصيلة مدى إمكانية زيادة الحصيلة إذا احتاجت الدولة إلى أموال إضافية في ظروف معينة.

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة فهي تعد أقل مرونة من الضرائب غير المباشرة. وإذا كانت تلك الصفة تعتبر ميزة في ظل فترات الانكماش الاقتصادي ولأن حصيلتها الضريبية لا تنخفض كثيراً في تلك

¹سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² عادل نواوي، محاضرات في القانون الجبائي للمؤسسات، أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر، جامعة محمد أمين دباغين، سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص19 .

الفترات وان انخفاضها يكون اقل من نسبة الانخفاض الحاصل في الدخل الوطني، وهذه نتيجة طبيعية لميزة الاستقرار والثبات النسبي لحصيلة الضرائب المباشرة.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فان حصيلتها الضريبية تعد أكثر مرونة، فهي ذات علاقة وثيقة بمستوى الأسعار. وتعد هذه ميزة في فترات الانتعاش الاقتصادي، حيث ترتفع الأسعار ومن ثم تزيد حصيلة الإيرادات من الضرائب غير المباشرة. ولكنها تعد عيبا في فترات الكساد الاقتصادي حيث ينخفض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني ومستوى الأسعار ومن ثم حجم المعاملات مما يترتب عليه انخفاض في حصيلة الضرائب غير المباشرة.

- **الاقتصاد في النفقات:** تتميز الضرائب المباشرة، كقاعدة عامة، بقلة نفقات تحصيلها، لأنها تفرض على عناصر ثابتة ومعروفة لدى الإدارة الضريبية (العقارات والدخول المختلفة). فلا تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين لتقديرها كما لا تحتاج إلى إجراءات متعددة ومعقدة لحصرها وتصنيفها وتحصيلها. واستثناء من ذلك، ففي بعض الظروف، قد تزداد نفقات التحصيل الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل في الدول الصناعية المتقدمة، إذ تتطلب موظفين أكفاء قادرين على تطبيق النظم المعقدة المتقدمة كالنظام التصاعدي، أو إذا رأت إدارة الضرائب ضرورة بحث حالة كل ممول على حدة لتطبيق الاعتبارات الشخصية، أو إذا أرادت إحكام منع التهرب الضريبي.¹

- **الملائمة عند الدفع:** تتميز الضرائب المباشرة بأنها أكثر ملائمة من الضرائب غير المباشرة. ويرجع ذلك إلى كون إدارة الضرائب تعد قوائم بأسماء الأشخاص المكلفين بالضرائب، أي أنهم معروفين لديها. وبالتالي معرفة الظروف الشخصية لكل منهم، وإمكانية إعفاء ذوي الدخل المنخفضة أو تخفيف العبء عنهم، فستخدم كأداة في يد الدولة من أجل إعادة توزيع الدخل بين الأفراد من أجل تخفيف حدة التفاوت بين الدخل، كما يكون من الممكن تقسيط مبلغ الضريبة أو تأجيل دفعها.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فشخص المكلف يكون مجهولا لإدارة الضرائب ومن ثم فإنه غير معروف لديها. ويترتب على ذلك عدم إمكانية تطبيق أي شيء من الملائمة بالنسبة إليهم.

¹ سوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص ص148، 147.

- الوعي الضريبي: تتميز الضرائب المباشرة بأنها تشعر المكلفين بها بواجباتهم الضريبية. ويرجع ذلك إلى أن المكلف بالضريبة يدفعها في شكل تضحية بجزء من دخله إلى الدولة، كمساهمة منه، كفرد في المجتمع، في تحمل جزء من أعبائها لمواجهة نفقاتها المتزايدة. ومن ثم فإن ذلك يدفعه للاهتمام بالمشاكل العامة ومراقبة الحكومة في تصرفاتها المالية والسياسية والاقتصادية. فيخلق لديه نوعا من الوعي الضريبي لأهمية ما يساهم به في تحمل أعباء الدولة.

وقد يكون لهذا الوعي جانب سلبي، يتمثل في محاولة المكلفين بالضريبة التخلص من عبء الضريبة بالتهرب منها، كليا أو جزئيا، مما يؤدي إلى نقص في حصيلتها.

أما الضرائب غير المباشرة، فلكونها تفرض على الإنفاق فإن المكلف لا يشعر بها، لأنها تدفع بواسطة المنتج والمستورد، ثم يقوم بنقل عبئها إلى المستهلك مباشرة، الذي يقوم بدوره بدفعها كجزء من سعر السلعة أو الخدمة. ويترتب على ذلك، عدم شعور الأفراد بواجبهم الضريبي حيث يصابون بالتخدير الضريبي، ومن ثم انخفاض الوعي الضريبي خاصة أن كل ما يشعر به الفرد هو ارتفاع الأسعار السلعة أو الخدمة بارتفاع سعر الضريبة المفروضة عليه.¹

- النظام الاقتصادي: تتناسب الضرائب المباشرة أنظمة الدول المتقدمة ولا تتناسب كثيرا البنيان الاقتصادي للدول النامية. فانتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي للدول النامية، من جهة، وعدم إمساك سجلات منتظمة، من جهة أخرى، يجعل من الصعب الاعتماد على الضرائب المباشرة للحصول على إيرادات منتظمة وثابتة لتغطية التزايد في النفقات العامة. بالإضافة إلى أن ضعف الدخل في تلك البلاد يجعل الإعفاءات التي تمنح للدخل المحدودة كبيرة، ومن ثم تتخفف حصيلة الدخل المباشرة في البلاد النامية.

وإذا كانت الضرائب غير المباشرة أكثر تناسبا مع الدول النامية، إلا أنها في واقع الأمر تفرض على السلع الضرورية لضمان زيادة الحصيلة الضريبية. وإذا كان هذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة إلا أنه يمثل عبئا إضافيا على المكلفين بها وخاصة أصحاب الدخل المحدودة أكثر من أصحاب الدخل المرتفعة. فهي لا تحقق قاعدة العالة المنشودة منها.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص ص 179، 180.

- العدالة: استنادا إلى كافة العناصر السالفة الذكر، يمكن القول بان الضرائب المباشرة تعد أكثر تحقيقا للعدالة من الضرائب غير المباشرة.

فالضرائب المباشرة، تفرض على الدخل ورأس المال وهي عناصر واضحة الدلالة على المقدرة التكلفة للمكلف بالضريبة، كالأعباء العائلية وتكاليف الحصول على الدخل وطبيعة الدخل وحجمه وإمكانية تقرير إعفاء كامل أو جزئي له بحسب هذه المقدرة.

أما الضرائب غير المباشرة، فشخص المكلف بالضريبة مجهول، ومن ثم لا يمكن إدخال المقدرة التكلفة للمكلف عند تقديرها في الاعتبار، ويتساوى عبئها بالنسبة للجميع بدون تمييز. مما قد يمثل عبئا إضافيا لفئة كبيرة من المكلفين بها وخاصة أصحاب الدخول المحدودة. وإن كان من الممكن التغلب على هذه المشكلة بفرض معدل مرتفع على السلع الكمالية ومعدل متوسط على الاستهلاك الشائع ومعدل منخفض على السلع الضرورية. إلا أن هذا لا يحدث من الناحية العلمية، فكل دولة تسعى إلى ضمان وفرة الحصيلة دون مراعاة تلك الظروف. ولهذا يطلق على الضرائب غير المباشرة غير ديمقراطية وغير عادلة.

واستنادا إلى ما سبق، فإنه لا يمكن القوا بأفضلية أي نوع معين من الضرائب على الأخر، بل لكل منهما عيوبه ومزاياه ومن ثم فإن الجمع بينهما أفضل السبل للحصول على الإيرادات اللازمة لمواجهة ظاهرة تزايد النفقات العامة.¹

ثالثا: تقدير المادة الخاضعة للضريبة

تعتبر عملية تقدير المادة الخاضعة ليست بالأمر السهل. لهذا يتطلب قدرة للوصول إلى المادة الخاضعة وتحديد سعرها للوصول إلى المبلغ الضريبي وذلك حسب القوانين المعمول بها. وقد اعتمد علماء المالية على طريقتين رئيسيتين للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة وهما التقدير بواسطة الإدارة والتقدير بواسطة الأفراد.

- التقدير بواسطة الإدارة: بموجب هذه الطريقة تقوم الدوائر الضريبية نفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة ومن أجل ذلك تستخدم الأساليب التالية:

¹سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

1- **التقدير على أساس المظاهر الخارجية:** يكون تقدير الدخل بالاعتماد على بعض المظاهر الخارجية باعتبارها ممثلة لدخل الممول ومثل ذلك اتخاذ القيمة الإيجارية للمسكن أساسا يعتمد عليه في تقدير دخل الممول.

يتميز هذا التقدير بالبساطة من ناحية الممول ومن ناحية الإدارة الضريبية، ولكنه لا يحقق العدالة لأنه لا يكشف عن الدخل الحقيقي للفرد، وقد يحاول الممولون التخلص من بعض المظاهر الخارجية التي تتخذ أساسا للكشف عن مدى دخل الممول، وقد قل استعمال هذه الطريقة في العصر الحاضر، ولكنها مازالت وسيلة تمكن الإدارة الضريبية من صحة أقرارات الممولين ويمكن الالتجاء إلى هذه الطريقة في أحوال التهرب من الضريبة.¹

2- **التقدير الجزافي:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض القرائن والأدلة لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة.

إن القرائن التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قد تكون قانونية، يحددها النظام الضريبي، ويقتصر دور الإدارة الضريبية على تطبيق تلك القواعد، ومن ذلك تقدير الأرباح التجارية للممول بنسبة معينة من رقم الأعمال وهذا ما يسمى بالجزاف القانوني.

أما إذا ترك تقدير الوعاء الضريبي للاتفاق بين الإدارة الضريبية والممول على رقم معين يمثل مقدار دخله فهذا ما يسمى بالجزاف الاتفاقي، وفي بعض الأحيان بالجزاف الإداري.

يعاب هذه الطريقة عدم قيامها على أساس التحديد الدقيق، ومن ثم بعدها عن الحقيقة والعدالة.²

- **التقدير الإداري المباشر:** حسب هذه الطريقة تقوم الدوائر الضريبية بنفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة، وتتمتع بحرية واسعة في تجميع القرائن والأدلة والمعلومات والبيانات لمناقشة المكلف للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة، دون أن تكون الدوائر الضريبية ملزمة بإعلام المكلف عن الطرق التي اتبعتها في عملها هذا ويعطي للمكلف الحق في الاعتراض عن المبلغ المقدر وذلك ضمن المدة التي يحددها التشريع الضريبي، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة كجزاء لامتناع المكلف عن تقديم إقراره عن عمد أو إهمال.

¹ د. عليزغود المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 186.

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 32.

تمتاز طريقة التقدير الإداري المباشر بسهولة تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة وبعدها ووفرة حصيلتها، لذا تطبق في معظم التشريعات الضريبية.

ولكن يعاب عليها تكاليفها العالية وبحاجة إلى عدد كبير من الموظفين المهرة والمختصين، كما أنها طريقة لتدخل الدوائر الضريبية بشؤون المكلف لمعرفة حجم عمله.

1- **التقدير بواسطة الأفراد:** حسب هذه الطريقة تعتمد الدوائر الضريبية على جهة أخرى للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة، فأما أن تعتمد على إقرار نفسه أو إقرار الغير.

2- **إقرار المكلف نفسه:** بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بنفسه بتقديم كشف يصرح فيه عن نتائج أعماله ومع ذلك ليس شرطاً أن تعتمد الدوائر الضريبية ما قدمه المكلف بشكل مطلق أو نهائي، بل يحق لها أن ترفضه أو تدخل بعض التعديلات عليه ومناقشة المكلف في ذلك ومما يميز هذا الأسلوب هو التعرف على الدخل الحقيقي للمكلف خاصة إذا كانت مستندات وأوراق المكلف صحيحة، كما يقلل من تكاليف جباية الضرائب لأن المكلف نفسه هو الذي صرح بحجم دخله وما على الدوائر الضريبية إلا المراقبة والتأكد من البيانات التي قدمها.

و مما يعاب على هذا الأسلوب أن الدوائر الضريبية عند إطلاعها على مستندات ودفاتر المكلف للتعرف على طبيعة عمله قد يعتبر ذلك تدخلاً مباشراً في خصوصيات عمله التي لا يرغب أن يطالع عليها أي جهة عليها.¹

3- **القرار من قبل غير المكلف:** تقدم البيانات من قبل جهة أخرى غير المكلف نفسه. مثل تقديم صاحب العمل بيانات عن المستخدمين لديه، أو يقدم المستأجر معلومات عن قيمة إيجار العقار الذي استأجره تفيد هذه الطريقة في التقليل من فرص التهرب الضريبي لأن مقدم البيانات ليس له مصلحة في تقديم معلومات غير صحيحة، إلا أن هذه الطريقة لا تصلح لتحديد جميع الأوعية الضريبية.²

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص 74، 76.

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 147.

المطلب الثاني: سعر الضريبة (معدل الضريبة)

أولاً: سعر الضريبة

هو نسبة مبلغ الضريبة إلى الوعاء الخاضع لها أي أنه ذلك المبلغ الذي تقتطعه الضريبة من المال أو الأموال الخاضعة لها.

وسعر الضريبة عادة محدد ويعبر عنه بنسبة مئوية، فيقال أن سعر الضريبة المعنية هو 5% أو 10% بالنسبة للوعاء وعندما يكون سعر الضريبة محددًا يمكن أن يأخذ شكلا تصاعديا وفي هذه الحالة يقال أن الضريبة تصاعدية وقد يأخذ سعر الضريبة شكلا تنازليا وفي هذه الحالة يقال أن الضريبة تنازلية. وبشكل عام يختلف شكل وسعر الضريبة من دولة لأخرى وباختلاف الأهداف الاقتصادية والمالية التي ترمي الدولة إلى تحقيقها من النظام الضريبي العام من جهة وباختلاف طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.¹

ومن الصور الفنية لاحتساب الضريبة نذكر:

1- الضريبة التوزيعية والضريبة التحديدية (القياسية):

- الضريبة التحديدية: التي يحدد المشرع المالي سعرها مقدما مراعيًا في ذلك الأهداف المرجوة من فرضها من حيث حصيلتها المالية أو آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

- أما الضريبة التوزيعية: لا يتحدد سعرها مقدما وإنما يتم تحديد حصيلتها الإجمالية ثم توزع هذه الحصيلة كحصص على الأقاليم الإدارية المختلفة. ويقوم كل إقليم بجبايتها من السكان حسب وعائهم الضريبي وأن هذا الأسلوب يطبق فقط على الضرائب المباشرة وذلك لأن الضرائب غير المباشرة تقع على أشخاص مجهولين يصعب تحديدها.

وتتميز الضريبة التوزيعية بـ:

- حصيلتها معروفة مسبقا، فالخزينة تعرف سلفا مقدار المبلغ الذي سيدخلها.
- تقلل من احتمال التهرب من دفع الضريبة لأن طبيعتها تضامنية وجبايتها يتم عن طريق إدارة الإقليم.
- إلا أنها تتضمن العديد من العيوب من أهمها:

¹فتحي أحمد ذياب عواد، نفس المرجع، ص142.

- لا تتمتع بمرونة كافية اتجاه التغيرات الاقتصادية، كما أنها بعيدة عن تحقيق العدالة، مما جعلت النظم الضريبية الحديثة تعزف عن استخدامها، واعتمدت أسلوب الضريبة التحديدية لما لها من مرونة كافية اتجاه التغيرات الاقتصادية، حيث تسترد حصيلتها أثناء فترة الانتعاش الاقتصادي وتقل حصيلتها في حالة الكساد التي تؤمن قسطاً من العدالة والمرونة والوفرة.

2- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية والتنازلية:

- **الضريبة التصاعدية:** وهي الضريبة التي تتغير نسبتها بتغير حجم الدخل الخاضع للضريبة حيث تقسم هذه الدخول إلى شرائح وعلى كل شريحة معدل ضريبة محدد وهذا يعني أن نسبة الضريبة تترادى بارتفاع الدخل.¹

إن مؤيدي المنفعة النسبية يبررونها بما تتميز به من بساطة حيث تفرض بسعر واحد، ومن تحقيق مبدأ العدالة فهي تعامل جميع المكلفين معاملة واحدة وإنها لا تهدد الثروات والدخول عكس الضريبة التصاعدية التي تؤدي إلى تقليل الادخار وتعمل على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

وعلى الرغم من ذلك فقد ازداد استخدام الضرائب التصاعدية في النظم الضريبية الحديثة لما تحققه من عدالة ومساواة في التضحية بين المكلفين وفقاً لمبدأ المنفعة الحدية أو "الحد من تفاوت الدخل".

- **مبدأ المنفعة الحدية:** يتلخص هذا المبدأ في أن منفعة الشيء تتناقص كلما ازدادت كميته، لأن كل وحدة جديدة توجه إلى سد حاجات أقل ضرورة من الحاجات التي اتبعتها. وبذلك تتناقص منفعة وحدات الدخل أو الثروة تناقصاً تدريجياً بحسب عدد هذه الوحدات.

يستنتج من ذلك إذا لم يكن سعر الضريبة تصاعدياً فالضريبة على الفقير تخرج من دخله المخصص للحاجات الضرورية بينما تخرج الضريبة على الغني من دخله المخصص للحاجات لكَمالياته، بذلك تكون تضحيته أقل وأخف، وإن ذلك لا يتفق ومبدأ العدالة والمساواة في التضحية.

¹ عبد الناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، عمان، 2003، 2008، ص25.

- الحد من التفاوت بالدخول: يجد مؤيدو الضريبة التصاعدية أنها خير وسيلة للحد من التفاوت بين الدخل والثروات وبنفس الوقت تعمل على زيادة النفقات العامة، حيث تعمل على توزيع الدخل في صالح الطبقات ذات الدخل المحدود والتي يكون لديها الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا بمعنى العمل على ارتفاع الاستهلاك القومي أي زيادة الطلب الفعلي. وعن طريق الضرائب التصاعدية يستقطع من الطبقات ذات الدخل المرتفعة نسبة أكبر من اقتطاعها من الطبقات ذات الدخل المحدودة مما يؤدي ذلك إلى التقليل من ادخارات الطبقات الغنية وزيادة استهلاك الطبقات الفقيرة، وبذلك تكون قد حققت أهدافها الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية عن طريق الحد من التناقضات بين الطبقات الاجتماعية.

✓ أساليب تطبيق الأسعار التصاعدية:

من أساليب تطبيق التصاعد في التشريعات الضريبية وأكثرها شيوعا نذكر:

1- أسلوب التصاعد بالطبقات:

يقسم المكلفون إلى طبقات معينة بحسب ما يملكونه من عناصر خاضعة للضريبة، ويسري على كل طبقة سعر معين وكما في المثال التالي:

يعفأ الدخل الذي لا يتجاوز 1000 دينار من الضريبة.

ما يتجاوز 2000-3000 دينار تفرض عليه ضريبة 5%.

ما يتجاوز 3000-6000 دينار تفرض عليه ضريبة 10%.

ما يتجاوز 6000-9000 دينار تفرض عليه ضريبة 20%.

ما يتجاوز 9000 دينار تفرض عليه ضريبة 30% وهكذا.

من الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب أنه لا يحقق العدالة إذ يعرض سعر الضريبة إلى قفزة مفاجئة بمجرد ازدياد الدخل زيادة طفيفة، بحيث يخلق تفاوتاً بين دخلين متقاربين.

2- أسلوب التصاعد بالشرائح:

يعتمد هذا الأسلوب طريقة تقسيم العناصر الخاضعة للضريبة إلى أجزاء أو شرائح لكل شريحة سعر خاص يرتفع بازدياد قيمة هذه العناصر.¹

- **الضريبة النسبية:** يقصد بها النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير بتغير قيمتها، وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات ولا يتغير المعدل بتغير القيمة الخاضعة للضريبة، وتزداد الحصيلة الضريبية في الضريبة النسبية بنفس الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها.²

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 110، 113.

² معامير سفيان، قرئب أسامة، أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2016/2017، ص 24.

خلاصة الفصل:

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات المالية للدولة التي تعتمد عليها لتغطية نفقاتها العامة، وحاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة فريضة نقدية تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بغرض تغطية أعبائها العامة، ولكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية و الاجتماعية و الاقتصادية لا بد أن تتوقف على فعالية مجموعة المبادئ بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد للضريبة.

**الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل
الجبائي وأهم معوقاته**

تمهيد:

تسعى الإدارة الجبائية لتحصيل الضرائب لأنها تعد مصدرا هاما وأساسيا لإيرادات الدولة التي تحتاجها لسد النفقات العامة.

في حالة إخفاق الإدارة الجبائية في تحصيل الضريبة لآبد من وضع إجراءات وأساليب وإذا اقتضت الضرورة وضع غرامات وعقوبات للمكلف لالتزام بأداء الضريبة المفروضة والمطبقة عليه.

سنقوم من خلال هذا الفصل بتحديد إجراءات التحصيل الضريبي في الجزائر وكذا قواعد، وأهم الطرق لتحصيل الضريبي.

المبحث الأول: ماهية التحصيل الجبائي

يعتبر تحصيل الضريبة أهم مرحلة ضمن مهام الإدارة الضريبية، فليس المهم أن تقدر مقدار الضريبة لكن المهم تحصيلها، والتي تحقق النفقات الجبائية من جهة وتحقيق الملائمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة ووضع الكلفة من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي

أولاً: مفهوم التحصيل الجبائي

تعددت تعاريف التحصيل الجبائي لكنها تصب في معنى واحد منها:

- التحصيل الجبائي " هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة".¹
- التحصيل الجبائي هو "مجموع العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، أي انتقال العنصر المالي من الدافع إلى الخزينة العمومية".²
- التحصيل الجبائي هو " مجموع العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، أي انتقال العنصر المالي من الدافع إلى الخزينة العمومية".³
- كما يعرف التحصيل الجبائي كذلك " بأنه مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الضريبة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط الضريبة بالواقعة المنشئة لها، والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناته ويتم الدفع نقداً أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية".

¹ د. علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² Piérrebeltrame , La fiscalité en France, Hachette supérieure 5émé édition, 1997, P45.

³ محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، الجزائر، 2020، ص 562.

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف التحصيل الضريبي بشكل عام كما يلي: "التحصيل الضريبي هو آخر مرحلة للضريبة بحيث يتم فيها تحويل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وهذا يعني إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة".¹

ثانيا: قواعد التحصيل الجبائي

يقصد بقواعد تحصيل الضريبة القواعد التي حددها المشرع الجبائي لجباية الضريبة، وفي حالة غيابها تؤدي حتما إلى عدم شرعية التحصيل الضريبي الذي تمارسه الإدارة، وتتمثل هذه القواعد في وجوب تحقق الفعل المولد للضريبة من قبل المكلف بها ، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة .

أولاً- الفعل المولد للضريبة: نعني به السلوك أو المناسبة الودية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة.

ثانيا- الملائمة في التحصيل: يقضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلف لكي لا يرهق من الضريبة عندما يدفعها حتى أن ذلك يخفف من دفع الضريبة عليه وكذا لعدم تضرر الخزينة العمومية وتحقق ذلك يستوجب توفر شروط معينة:

- اتصاف النظام الجبائي بالشفافية ليسمح للمكلف بتحديد ما عليه من ضرائب.
- كما يستوجب على مصالح الإدارة الجبائية النظر إلى المكلفين اللذين يعانون مشاكل مالية وتمويلية ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة .

يلاحظ أن هذا المبدأ تم الأخذ به من طرف المشرع الجزائري فالضرائب على الأجور والمرتببات تقطع من المنبع وقت دفع المرتب وذلك في نهاية كل شهر وهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين، أما الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS فإنها تدفع مرة واحدة وذلك في السنة التالية الموالية للسنة التي حققت فيها الأرباح والمداخيل .

¹نادية مغلوي ، إلهام سعديو ، دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي،مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، 2021/20120 ، ص 41.

ثالثاً- الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: نقصد به أن تكون مداخل الضرائب أكثر من مبالغ التحصيل، وبالتالي يجب أن يكون الفارق بين ما يدفعه المكلف وما تحصل عليه الخزينة العمومية قليلاً قدر الإمكان، لأن الزيادة في أعباء الضريبة يقلل من مداخل الخزينة العمومية فكلما قلت نفقات الجبائية كلما كان إيراد الضريبة غزيراً، إذن يبقى هذا المبدأ ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة احترامها، لذلك يستوجب في هذه الأخيرة مراعاة شروط معينة منها:

- توظيف الموظفين حسب الحاجة لأن أجورهم نفقات على عاتق الدولة وكذا أولئك اللذين تتوفر فيهم كفاءات.
- استعمال تقنيات عالية كالإعلام الآلي لربح الوقت.
- حسن استعمال المطبوعات والمناشير المتعلقة بعملية التحصيل.

رابعاً- قاعدة السنوية: يتم فرض وتحصيل الضرائب سنوياً بهدف تجنب تراكم الضرائب لعدة سنوات ولارتباطها بالفترة المالية للشركات الاستثمارية، حيث تحسب عادة كل سنة الأرباح التي حققتها كما تعد دفاتر الحسابات والميزانية العامة لها، إضافة إلى أن ذلك هو الأنسب حتى بالنسبة للدولة كون الضريبة من أهم الإيرادات العامة وهذا هو الأصل لكن هناك ما يسمى بالدفع الشهري وذلك خلال العشرين يوماً الأولى للشهر الموالي للشهر الذي تستحق فيه الضريبة، كما يمكن أن تدفع خلال كل ثلاثي¹.

المطلب الثاني: طرق التحصيل الجبائي وضماناته

أولاً: طرق التحصيل الجبائي

تعتمد الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي على عدة طرق وهي:

1-التوريد المباشر (RECOUVEREMENT DIRECT):

يمثل الأصل والمبدأ العام في تحصيل الضرائب، بحيث يلتزم المكلف بدفعها إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه، وفي هذه الطريقة يمكن دفع الضريبة بأحد الشكلين التاليين:

¹الياس حسام الدين بلحداد ، ياسين بن ضيف ، التحقيق المصوب وأثره على التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة برج بوعرييج، 2021/2020 ص ص 20، 22.

1-1- التوريد المباشر الكلي: وفيه يقوم المكلف بدفع الضريبة مرة واحدة.

1-2- التوريد المباشر عن طريق الأقساط (الدفعات): يقوم المكلف بمقتضى هذه الطريقة بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية، حيث أنه يتم حساب قيمة الأقساط من الدخل المحتمل الذي يصرح به الممول، أو تحسب السنة الماضية كقاعدة اعتماد لتحديد قيمة الأقساط، وفي نهاية السنة تقوم الإدارة الضريبة بعملية التسوية (التعديل)، حيث يدفع المكلف الجزء المتبقي من الضريبة إذا كان مجموع الأقساط لا يساوي قيمة الضريبة على الدخل المحقق خلال السنة، أو يسترد الممول ما قد يزيد إذا كانت قيمة الضريبة الحقيقية أقل من مجموع الأقساط التي دفعها الممول إلى الخزينة.

ولعل طريقة الأقساط المقدمة تفضل على الطريقة الأولى حيث أنها تجعل العبء الضريبي موزعا على عدة أقساط مما يجعله أخف نسبيا على الممول مقارنة بالحال الأولى فتتخفف معدلات التهرب الضريبي كما تمتاز هذه الطريقة أيضا بتوفير موارد ضريبية متجددة للخزينة يساعدها في تلبية احتياجات الإنفاق العام المتجدد.¹

2- التوريد عن طريق شخص آخر (RECOUVEREMENT PAR TIERE): يتم فيه دفع الضريبة بمعرفة شخص آخر غير مكلف بالضريبة، وبعد ذلك استثناء من القاعدة العامة تسري هذه الطريقة بصورة عامة على الضرائب غير المباشرة، ومضمونها أن يكلف المشرع شخصا آخر (المكلف القانوني أو الوسيط الضريبي) غير المكلف الفعلي بدفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة العمومية، على أن يقوم بتحصيلها فيما بعد من المكلف بالضريبة الفعلي.

يلجأ المشرع إليها بالنسبة للضرائب على الإنتاج، والاستهلاك، فالضريبة تحصل من المنتج، أو تاجر الذي يقوم بتحصيلها بدوره من المستهلك عن طريق رفع سعر السلعة بمقدار الضريبة.

¹إسماعيل خنيو، نسيم شيهوب، مدى فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015، ص13.

أخيرا بالنسبة لضرائب الطابع، فيتم تحصيلها عن طريق وضع الطوابع الجبائية على الوثائق القانونية، ويقوم المكلف بالضريبة بنفسه بهذه العملية، حيث يقوم بدفع قيمة هذه الطوابع ويقوم بأعوها بتوريد حصيلتها إلى مصلحة الضرائب.

3- الاقتطاع من المصدر (RETENU A LA SOURCE): يلجأ المشرع إلى هذه الطريقة بالنسبة للضرائب على الدخل وتدعى بالاقتطاع من المنبع ومقتضاها أن يقوم رب العمل (المكلف القانوني) الذي يدفع الدخل إلى المكلف بالضريبة بخصم قيمة الضريبة من الدخل قبل توزيعه، بحيث يستلم المكلف الفعلي دخلا صافيا من الضريبة. أي أن تحصيل الضريبة هنا يتم عند نشوء الدخل وليس عند استلامه. وتطبق هذه الطريقة عادة على دخول العمل (الأجور والمرتببات والريوع العمرية) وإيرادات القيم المنقولة.¹

ثانيا: ضمانات تحصيل الضرائب

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد القانون للخبزينة العمومية العديد من الضمانات، وأهم هذه الضمانات:

- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة. ويعتبر الحجز هنا حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- يمنح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة. بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ دين. وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب.
- تقرض قاعدة " الدفع ثم الاسترداد" وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها،

والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية، ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

- تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.¹
- يمنح القانون الضريبي دين الضريبة امتيازاً على كافة الدين الأخرى، حين أن امتياز دين الضريبة يكفل له حق تتبع المال حيث يمكن لمصلحة الضرائب أن تستوفي دينها على الفرد من التركة التي ورثها أولاده سواء كانت لم توزع أو تم توزيعها بالفعل، كما يمنح القانون الضريبي من إجراء مقاصة بين دين الضريبة وبين ما يستحق للمكلف من ديون الخزنة العامة.²

المبحث الثاني: التحصيل الجبائي في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مصادر التحصيل وكذا إجراءات التحصيل الجبائي في الجزائر.

المطلب الأول: مصادر التحصيل الجبائي

يؤدي اختلاف المكلفين بالضريبة إلى تنوع الأموال التي تفرض عليها الضريبة، فيمكن أن تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي، كما يمكن أن تفرض على أرباح الشركات وهذا في حالة ما إذا كان المكلف شخصاً معنوياً كما يمكن أن تحصل من القيمة المضافة.

1- الضريبة الجزائرية الوحيدة:

هي ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، والتي رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 8000000 دج باستثناء التي اختارت الخضوع للنظام الحقيقي.

ويستثنى من نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة كل من:

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص ص 160، 161.

² فاطمة حباسي، أثر معوقات التحصيل الجبائي على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2021/2020، ص 12.

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها.
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية.
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.
- القائمون بعمليات تكرار وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.
- الأشغال العمومية والري والبناء.
- المهن الغير تجارية.¹
- عمليات البيع بالجملة.
- العمليات التي يقوم بها الوكلاء المعتمدون.²

2- الرسم على النشاط المهني TAP : La taxe sur l'activité professionnelle

ألغى المشرع الجزائري الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، وعوضهما برسم واحد وهو الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 طبقا لنص المادة 21.³

يعتبر الرسم على النشاط المهني من الضرائب المباشرة، تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري، ويحسب على أساس رقم الأعمال الذي حققه هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة، ويدفع شهريا أو فصليا.

¹المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، ص 86.

²حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 123، 125.

³عصام صياغ، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2017-2018، ص 85.

ويحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2 من رقم الأعمال المحقق.¹

مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني:

- الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه إلى الضريبة على الدخل الإجماليصنف الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح الشركات.

ويستحق الرسم على النشاط المهني بصدد:

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما، ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير تجارية.

رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية، أو الضريبة على أرباح الشركات.

يقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة في جميع عمليات البيع، أو الخدمات ، أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه، وتستثنى العمليات التي تتجزأ الوحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني.

بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء، يتكون رقم الأعمال من مبلغ المقبوضات السنة المالية.²

3- الضريبة على الدخل الإجمالي L'impôt sur le revenu global

مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من:

¹ عبد الملك بلوفاي ، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، 2012/2011، ص50.

² حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص131،132.

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر وهم:
 - الأشخاص الذين تتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد، أو اتفاقيات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
 - الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، أو مركز مصالحهم الأساسية.
 - الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم ، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
 - الأشخاص غير المقيمين بالجزائر والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.
 - الأشخاص من جنسية جزائرية، أو جنسية أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة.
 - الشركاء في الشركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية.
 - الأعضاء في شركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.
 - الأعضاء في الشركة المساهمة الذين لهم المسؤولية التضامنية وغير المحدودة فيها.
 - المسيريون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومسيري شركات التوصية فيما يخص المكافآت عن وظائفهم.
 - المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والأرباح والنسب المئوية من الربح¹.
- الأشخاص المعفيون من الضريبة:
- يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الآتون:
- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.

¹منصور بن اعمارة ، الضريبة على أرباح الشركات L'I.B.S، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص15.

- السفراء والأعوان الدبلوماسيون، والقناصل، والأعوان القنصليون من الجنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات لأعوان الدبلوماسيين الجزائريين.¹

4-الضريبة على أرباح الشركات L'impôt sur les bénéfices des sociétés

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية(IBS) السابقة، وذلك من خلال أنها:

- تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.
- تطبق دون تمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

4-1 خصائص الضريبة على أرباح الشركات:

تتميز هذه الضريبة بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- أنها ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.

¹المادة 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، ص10.

- ضريبة تعتمد على تصريح الإجمالي للمكلف من خلال إرسال الميزانية الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من ماي كل سنة لتحقيق أرباح، وتستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر والمتمثلة على الخصوص في:
- الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدات من الممارسة العادية لنشاط دو طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي.
- أرباح المؤسسات وان كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين إلا انها تمارس نشاطا من العمليات التجارية.¹

4-2 مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

- تستحق الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر .
- الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود منشأة دائمة حسب ما تنص عليه أحكام الاتفاقيات الجبائية.
- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.
- أرباح المؤسسات، وان كانت لا تملك منشأة أو ممثلين معينين، إلا انها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.
- إذا كانت مؤسسة ما تمارس في آن واحد نشاطها بالجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ماعدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.
- الأرباح والنواتج والمداخل المحققة في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية والمترتبة عن عمليات تتعلق بالممتلكات التي تحوزها في الجزائر.
- الأرباح التي يعود حق الإخضاع الضريبي بشأنها إلى الجزائر بموجب معاهدة جبائية.²

¹منصور بن اعمارة، مرجع سبق ذكره ، ص16.

² المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، ص38.

المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الجبائي

وضع المشرع عدة إجراءات مختلفة لعملية التحصيل وذلك بهدف ضمان تحصيله لها سواء طواعية أو جبرا، من بين أهم الإجراءات المنصوص عليها فيما يخص التحصيل ما يلي:

- "تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله.

يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط ، ومن بين هذا تاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة".

- " يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ المشروع في التحصيل.

- ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم"

- " يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم و/أو الغرامات المستحقة من المدين بالضريبة، من التعويضات أو التخفيضات أو الاستردادات من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير.

- عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر ، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق " إشعار" يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته، يمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال والآجال المنصوص عليها في المادتين 153 و 153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية".

كما توجد إجراءات خاصة بالتحصيل الجبري للضريبة من خلا ممارسة المتابعات وهو ما تنص عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تتم المتابعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين، كما يمكن أن تستند عند الاقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي إلى المحضرين ، وتتم

المتابعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، تتمثل الإجراءات التنفيذية في الغلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع، غير أن الغلق المؤقت والحجز يجب أن يسبقهما وجوبا إخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة.¹

المبحث الثالث: معوقات وعقبات التحصيل الجبائي

توجد العديد من معوقات التحصيل الجبائي والعقبات التي تؤدي إلى عدم التحصيل الجيد، وبشكل مستمر للضرائب التي يجب تحصيلها .

المطلب الأول: معوقات التحصيل الجبائي

تتمثل معوقات التحصيل الجبائي فيما يلي:

أولاً- الإعفاءات الضريبية :

الإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، وإن كان هذا الدخل من حيث المبدأ خاضعا للضريبة، كما حال إعفاء نشاط صناعي معين من ضريبة الدخل من أجل تشجيع هذا النشاط حصرا، والإعفاء إما أن يكون مؤقتا ولفترة محددة من الزمن وبانتهاء تلك الفترة ينتهي الإعفاء ويعود الدخل للخضوع للضريبة، وإما أن يكون دائما كإعفاء النوادي الرياضية أو الجمعيات الخيرية من الضرائب. والإعفاء الضريبي كما في فرض الضريبة لا يطبق إلا بقانون ولا يحقق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك.

أسباب الإعفاءات الضريبية

من حيث المبدأ على الضريبة أن تصيب جميع الأشخاص المقيمين في دولة معينة ومستفيدين من الحماية السياسية لهم ولاستثماراتهم ولكن هناك أسبابا اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية تعفي بعض الأشخاص من دفع الضريبة وهذا ما سندرسه.

¹سفيان خلوفي ، عبد الرؤوف بوجريو ، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة(2010-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد5 ، العدد1 ، جامعة العربي التبسي ، الجزائر، جوان 2019، ص ص 199،198.

1- أسباب تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي :

أعفت التشريعات الضريبة الشخص الاعتباري العام من دفع ضرائب عن إيراداتهم المتحققة، وخصوصاً إذا كان نشاط هذا الشخص غير تجاري ولا يبيغ الربح من وراء نشاطه، مثل إعفاء المرافق العامة، فأى أرباح تحققها هذه الإدارات غالباً ما تكون عرضية، وتستغل في تغطية نفقاتها الاستثمارية التي تتحملها الخزنة العامة، كما في حال إعفاء الجامعات الحكومية من أي ضرائب وإن كانت أحياناً تحقق إيرادات ولكن الخدمة العامة التي تقدمها لا تهدف من ورائها الربح.

بالمقابل الشخص الاعتباري العام، الذي يمارس نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي، يخضع للضريبة، ومثال ذلك عندنا تبني الدولة منشآت سياحية وتقوم باستثمار هذه المنشآت تخضع للضريبة ما لم يوجد نص مخالف لذلك.

2- أسباب اقتصادية:

أصبحت الضريبة أداة بيد السلطات العامة، تستخدمها في توجيه النشاطات الاقتصادية لذلك نجد أن هناك كثيراً من الإعفاءات يقرها المشرع الضريبي لأسباب اقتصادية، ومثال ذلك إعفاء المشرع الضريبي من ضريبة الدخل بعض الأنشطة الاقتصادية رغبة في تشجيع قطاع اقتصادي معين كما تفعل أغلب البلدان النامية بإعفاءها الإيرادات الزراعية من الضرائب رغبة منها في تشجيع هذا النشاط.

3- أسباب اجتماعية:

يدخل ضمن الإعفاءات الاجتماعية، تلك الإعفاءات التي تمنح لأصحاب الدخل الصغيرة، بسبب قلة إيراداتهم.

وهناك إعفاءات تمنح إلى أشخاص مكلفين بإعالة أفراد شرعاً وقانوناً، أو تلك الإعفاءات التي تستند إلى مصدر الدخل، فتعفى مثلاً الدخل غير النقدي من الضريبة كما في إعفاء إيجار المثل لدار السكن التي يسكنها المالك من الضريبة، وذلك إما بتحديد حد أعلى لإيجار تلك الدار، فإذا تجاوزه أجر مثلها فرضت على الفرق الضريبية.

4- الإعفاءات لأسباب سياسية:

هناك مجموعة من الإعفاءات تمنح لأسباب سياسية، ومن الأمثلة الأكثر شيوعا في هذا المجال الإعفاء الذي تمنحه أغلب التشريعات الضريبية، لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي للدول الأخرى على أساس المعاملة بالمثل، والإعفاءات التي تقرها المعاهدات بين الدول لأشخاص أو هيئات، كما في إعفاء مؤسسات ودوائر الأمم المتحدة والهيئات الدولية المتخصصة بموجب اتفاقيات ثنائية أو جماعية.¹

ثانيا- التهرب الضريبي:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أهم انشغالات المشرع، حيث أنها تقلص أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده. إن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة بحيث أقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها ظاهرة عالمية إذ نجها في جميع الدول مع اختلاس مستوياتها، ومنذ نهاية السبعينات ازدادت أهمية ظاهرة التهرب بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز الميزاني.

ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ومساهمتها في صياغة السياسة التنموية، لذلك يترتب على التهرب عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، مما يستوجب مكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.

مفهوم وأشكال التهرب الضريبي:

تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين للتهرب الضريبي هما:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهما ما يعرف بالتهرب الضريبي.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 194، 197.

- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.¹

أسباب التهرب الضريبي

يعزو علماء الاقتصاد والمال والاجتماع التهرب من الضريبة إلى عوامل كثيرة، بعضها ذاتي يتعلق بالمكلف، وبعضها إداري يتعلق بالإدارة المكلفة من جهة بتحقق الضريبة، ومن جهة ثانية بجبايتها وتحصيلها، ومن جهة ثالثة، جهات إنفاق الواردات المتحصلة لخزينة الدولة، وبعضها الأخير اقتصادي - اجتماعي يعود إلى ظروف البيئة التي يجري فيها اشتراع الضريبة، وتحققها وتحصيلها.

الأسباب التشريعية:

إن عمومية التشريع وتعديله باستمرار، وما يترتب عليها من غموض وعدم دقة وعدم تحديد وصعوبة في الفهم، يفسحان في المجال لثغرات يستفيد منها المكلف أو الإدارة للتهرب من الضريبة.

يتطلب تحقيق أهداف المشرع من الضريبة رفع أسعارها (أهداف مالية)، أو التمييز في المعاملة الضريبية بإعفاء بعض الاستثمارات من الضريبة (أهداف اقتصادية)، أو إعفاء أصحاب الدخل المحدودة من الضريبة (أهداف اجتماعية)، أو تخفيف العبء الضريبي عن طبقة ملاك الأراضي أو أصحاب رؤوس الأموال (أهداف سياسية)، فيشعر المكلف الذي زادا العبء الضريبي عليه " برفع سعرها" ، أو الذي لا يستفيد من هذا التمايز في المعاملة الضريبية، بالغبن وعدم المساواة، مما يشكل ضغطا نفسيا عليه يضعه في موقع المدافع عن حقوقه بالتهرب من الضريبة.

كيفية تقدير الضريبة وتحصيلها سببا من مسببات التهرب. فالاعتماد في تقدير الضريبة على إقرار المكلف أو تقدير الإدارة (مظاهر خارجية، مقطوع الخ...)، يتهرب المكلف من الضريبة، وبالاعتماد في تقدير الضريبة على إقرار الغير يحد كثيرا من التهرب الضريبي، ويتحصّل الضريبة عن طريق الحجز من المنبع أو الأقساط المقدمة، تضمن الخزينة تحصيل ما لها من ضرائب في ذمة المكلف إلى حد كبير، أما تحصيلها

¹ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 151.

عن طريق المكلف مباشرة، فإنه قد يضيع على الخزينة أموالاً طائلة، إذا توافرت للمكلف الضمانات القانونية (عدم الاطلاع وإمكانية تهريب أمواله)، ولم تتوفر ضمانات التحصيل للإدارة.

نشير في النهاية إلى أهمية ملائمة وقت تحيل الضريبة للمكلف، فعدم تزامن تحصيل الضريبة مع وقت تحقيق إيراداته يجعل عبأها أكبر مما لو تلائم مع وقت تحقيقها، كأن يكون موعد تحصيل الضريبة الزراعية قبل جني المحصول، أو موعد تحصيل ضريبة الأرباح التجارية قبل تحقيق الربح، مما يجعلها تتجاوز مقدرته التكبيفية مما يدفعه للتهرب من دفعها.

الأسباب الإدارية:

إن عدم كفاءة الإدارة الضريبية كما ونوعاً والتي تعود لانخفاض عدد العاملين بها، وانخفاض مستواهم المهني من تعليم وتدريب، وافتقار الإدارة للأجهزة الإلكترونية الحديثة الأزمة لتمكنها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب وكشف التهرب، لهو سبب من الأسباب الإدارية للتهرب من الضريبة. ولا بد من الإشارة هنا إلى سوء التنظيم السياسي والاجتماعي خاصة من الدول المختلفة، وما تمارسه جماعة الضغط السياسي والطوائف المختلفة من ضغوط ومؤثرات تتفق مع مصالحها، دون مراعاة للمصلحة العامة، وتحد بالتالي من كفاءة هذه الإدارة.

ولانخفاض أجور العاملين فيها وعدم تناسبها مع طبيعة أبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، ولانخفاض مستوى أخلاقياتهم (نزاهتهم)، وما يتعرضون له من إغراءات مادية من المكلفين، ولصلاحيات الإدارة في تقدير قيمة الضريبة، وعدم توافر أجهزة الرقابة والتدقيق، أو ضعف إمكانياتها، على رجال الإدارة الضريبية سواء عند تقدير قيمة الضريبة أو عند تحصيلها، عوامل أساسية للتهرب من الضريبة التي تتم عن طريق التواطؤ بين المكلف والإدارة.

الأسباب العائدة للمكلف:

تعود الأسباب العائدة للمكلف إلى درجة الوعي عنده، بالإضافة إلى ما تحدثه الضرائب من ضغوطات نفسية تدفعه للتهرب. فكلما انخفضت درجة تعليم المكلف، ومستواه الثقافي، وكلما زاد اقتناعه

بعدم عدالة الضريبة، وبأنها ليست التزام يتعين عليه أداؤها، بقصد الإسهام في تمويل الإنفاق على البرامج الحكومية ذات النفع العام، بل يعتبرها استطاعا جائرا، تحصل عليه الدولة ظلما، ويبدد حصيلتها رجال الحكومة، دون تحقيق أي نفع حقيقي للمجتمع. وكلما انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي في المجتمع، كلما زاد اقتناعه بعدم دفعها، وبذل مجهودا أكبرا للتهرب منها، مما يجعلها في النهاية عادة اجتماعية حميدة، تفوق القانون في مصداقيتها وإطاعتها.¹

ثالثا- الازدواج الضريبي:

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر الهامة التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي.

يقصد به فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال في المدة ذاتها أي:

1- أن يكون المكلف واحدا.

2- أن يكون المال الخاضع للضريبة واحدا.

3- أن تكون الضريبتان من نوع واحد أو متشابهة.

4- أن تكون المدة التي تدفع عنها الضريبة واحدة.

قد يكون الازدواج داخليا أو خارجيا وقد يكون مقصودا أو غير مقصود، فيكون الازدواج داخليا مقصود بهدف الحصول على إيرادات أو تصحيح نظام الضرائب أو تدبير موارد مالية لدوائر حكومية معينة، أو غير المقصود فهو بسبب ممارسة أكثر من جهة فرض الضريبة كما يحصل في الحكومات الاتحادية أو المركزية.

أما الازدواج الخارجي فهو أن تفرض دولة ما ضريبة وفقا لحاجاتها ونظمها دون مراعاة للتشريعات

الضريبية في الدول الأخرى.

¹د. فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، (بدون طبعة)، لبنان، 2004، ص ص 230، 233.

يمكن تلافي الازدواج غير المقصود وكذلك الازدواج الخارجي بواسطة التشريع الضريبي الداخلي.¹

ويتفق المؤلفون على وجود الازدواج الضريبي يتطلب الشروط التالية:

1- وحدة الشخص المكلف بالضريبة: وتظهر أهمية ذلك بالنسبة للأشخاص المعنويين، كالشركات المساهمة التي تفرض ضريبة على أرباحها، وضريبة أخرى على الأرباح الموزعة على المساهمين فيها. فليس من ازدواج ضريبي من الناحية القانونية، إذ أن شخصية الشركات مستقلة عن شخصية الشركاء المساهمين، إنما يمكن القول بأن هناك ازدواجا من الناحية الاقتصادية، لأن الشركة عبارة عن مجموعة المساهمين، وأرباح الشركة هي نفسها الموزعة على الشركاء.

2- وحدة المطرح الخاضع للضريبة: فإذا كانت هناك مؤسسة واحدة لها عدة فروع في دول، وفرضت كل دولة ضريبة على أرباح الفرع المتحققة لديها، فعلا يكون هناك ازدواج ضريبي.

3- وحدة الواقعة المنشئة للضريبة: يجب أن تكون الضرائب المدفوعة عن المطرح نفسه واحدة، أو على الأقل أو متشابهة، فتعدد الضرائب على المطرح نفسه لا يشكل ازدواجا ضريبيا، إذا كانت هذه الضرائب مختلفة،

كأن يدفع عن الأرباح ضريبة دخل، وضريبة تداول، ورسم طابع الخ...²

رابعا- الضغط الجبائي:

هي النسبة التي توضح النسبة المئوية للدخل المتقطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف كل فرد، مكلف بالضريبة أو من طرف الدولة في حد ذاتها.

حدود الضغط الجبائي:

تقع هذه الحدود على مستويين اثنين الأول اجتماعي- سياسي والثاني اقتصادي. ففي المجال الاجتماعي- السياسي، يظهر أنه من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الجبائي.

¹ عبد الناصر نور وآخرون، مرجع سابق، ص 326.

² حسين عهضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013، ص 439، 440.

بالفعل، فمقاومة الضريبة يمكن أن تجر إلى زعزعة السلم المدني.

من جهة أخرى، لما تطبق دولة معينة ضغطا جبائيا مرتفعا، يميل المكلفون بالضريبة إلى عمل على تهريب رؤوس أموالهم نحو دول تكون فيه مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس.

أما على المستوى الاقتصادي، فلدينا فكرة أن "الضريبة تقتل الضريبة"، التي قام لشرحها الاقتصادي الأمريكي لافير، حيث أوضح أن هذه العبارة تتحقق بما تقوم دولة بتجاوز حد أو عتبة معينة من فرض للضرائب ويصبح ذلك عامل معرقل للاقتصاد، باعتبار أنه يمكن استلاب مجمل الدخل ولتقادي وضعية مثل هذه وفي حالة أين تكون معدلات الضرائب مرتفعة، سيبحث كل مكلف بالضريبة من التهرب من دفعها أو حتى الغش عند تصريحه بدخله أو الحد من نشاطه الاقتصادي بسبب الضغط الجبائي المفروض.

وبالتالي، فضغط جبائي جد قوي سيكون له أثر معاكس لما هو منتظر فيما يتعلق بالإيرادات الجبائية، التي سوف تنقص شيئا فشيئا بسبب تهرب المكلفين بالضريبة من دفعها مما سيؤدي إلى تباطؤ وتنشيط النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والعكس في حالة ضعف الضغط الجبائي، أين يكون فيها مستوى التهرب والغش الضريبيين ضئيلا من جهة، وترجع الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في النهوض بالاقتصاد من جهة أخرى. مما سيسمح بتسجيل إيرادات جبائية غزيرة. في الحقيقة، قد يمكن الحل في البحث على توسيع القاعدة الضريبية، لذا يجب التدخل أفقيا عوض التدخل بشكل عمودي والقيام برفع معدلات الضرائب.¹

خامسا- الفساد الاقتصادي:

تعاني مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية، والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد وانحراف الآليات الاقتصادية والتي ترجعها للأسباب التالية:

- لاستهتار بهيبة الدولة.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص ص 140، 142.

- تفاقم ظواهر اللاتكافؤ الاقتصادي.

ولقد شهد القرن التاسع عشر الرأسمالي، فضائح عديدة تورط فيها عدد من رجال سياسة وأصحاب البنوك ووكلاء البورصات، وترتبط هذه الفضائح بالتنافس الشديد الذي كان يحدثه الممولون للحصول على امتيازات للاستثمار، كما أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ترجع أساسا إلى زيادة حدة المضاربة في البورصة قصد الحصول على ربح سريع وسهل خلافا لقوانين السوق.

وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف، وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي، إذ تشجع التهرب الضريبي، وتفسد الحوافز الضريبية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما تشكل أهداف السياسة الضريبية، ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي نجد البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود السوق السوداء.

ولمواجهة هذا الوضع يجب إعداد التدابير المناهضة للفساد واستئصاله من جذوره، عن طريق رفع الوعي المدني، ثم جعل حكومات أقل قابلية للفساد وأخيرا التصدي للأنظمة الفاسدة، لكن كثيرا ما يتم تسييس الوكالات الوطنية التي تكافح الفساد مما يعرقل مساعيها.

لقد أصبحت التحديات التي تواجه الحد من الفساد أكثر تعقيدا، إذ تؤكد هيئة الشفافية الدولية أن العدد المتزايد من مبادرات مكافحة الفساد التي يجري القيام بها يصطدم بجدار ضخم من ممارسات الفساد، كما تشهد معظم الدول النامية اتساع نطاق الرشوة، ويرجع ذلك إلى ضعف أجور القطاع العام وحصانة كبار الموظفين ورجال السياسة من المتابعة.

وحسب هيئة الشفافية الدولية توجد عدة معايير لنجاح وكالة مكافحة الفساد في أداء مهمتها، والتي

تتمثل فيما يلي:

- دعم سياسي ليس فقط من رئيس الدولة ولكن أيضا من القيادة السياسية الوطنية على نطاق واسع .
- الاستقلال السياسي والتنفيذي الضروري للتحري عن أعلى المستويات الحكومية.

- قيادة تتمتع بنزهة عالية.
- يجب أن تعمل الوكالة وفق للقواعد الدولية لحقوق الإنسان ويجب أن تمارس نشاطها وفق للقانون وأن تكون مسؤولة أمام المحاكم .
- يتضح مما سبق أن الفساد الاقتصادي يشكل إحدى الظواهر السلبية للنظام الاقتصادي وأهم العوائق لفعالية النظام الضريبي، لذا يجب مكافحته ومعالجة أسبابه.¹
- بالإضافة إلى ماسبق نجد أيضا:
- عدم وجود التزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين.
- جهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية.
- وجود نقص بالمعلومات المتعلقة بدخل المكلف بدفع الضريبة في الإقرار الضريبي وعدم شمولها.
- طول فترة الإجراءات الضريبية المتعلقة بتحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء.²

المطلب الثاني: عقوبات وغرامات التحصيل الجبائي

يوجد العديد من الغرامات الغرض منها تحسين عملية التحصيل الضريبي، ومن هذه الغرامات نذكر:

1- غرامات عدم التصريح بالوجود: وذلك يترتب عن عدم تقديم التصريح في الآجال المحددة، و هذا طبقا للقانون إذ تنص المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على " يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحا بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من هذا القانون، بدفع غرامة جبائية محددة ب 30000 دج وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون".³

¹ 150-148.

² مرام عايد الجريسات، معوقات التحصيل الضريبي والمسبقات وتأثيره في عمل البلديات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 29، الجزائر، 2021، ص 379.

2- غرامات عدم تقديم التصريح السنوي: وذلك يترتب على عدم تقديم التصريح في الآجال المحددة ، طبقاً للقانون إذ تنص المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: "تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل و إما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، و يضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25 .تخفيض هذه الزيادة إلى 10 أو 20 ضمن الشروط المحددة في المادة 322 إذا لم يصل التصريح إلى الإدارة خلال أجل قدره (30يوماً) اعتباراً من تاريخ التبليغ في ظرف موصى عليه مع إشعار بالاستلام والقاضي بوجود تقديم هذا التصريح في هذا الأجل، تطبيق زيادة بنسبة 35 .¹

3-عقوبة الدفع المتأخر للحقوق: تطبق غرامة نسبتها 10 على المكلفين بالضريبة المذكورين في المادة 357 ، الذين لم يودعوا الجدول الاشعاري بدفع الرسم ولم يدفعوا الحقوق المطبقة في الآجال المحددة. ترفع العقوبة إلى نسبة 25 بعد أن ترسل إليهم الإدارة أذاراً برسالة موصى عليها مع وصل استلام لتسوية وضعيتهم في اجل شهر واحد.

يمكن أن يترتب عن عدم إيداع الجدول الاشعاري في الآجال المقررة في المقطع 3 من المادة 359 تطبيق عقوبة قدرها 500دج لكل التزام جبائي.²

4-عقوبة التحصيل الخاصة بالجداول الإضافية: تبدأ عقوبة التأخير للجداول الإضافية عند نهاية أجل وضع الجدول حيز التسديد .

5-عقوبة التحصيل فيما يخص حقوق التسجيل: يتعرض المحضرون القضائيون الذين لم يسجلوا عقودهم في أجل محددة حسب المادة 93 منقانون التسجيل لعقوبة 10 لما يكون التأخير في حدود شهر ويرتفع بـ 3 عندما يتجاوز الإيداع 30 يوماً على أن لا يتعدى النسبة 25 .³

.59 2022

1:192

.104 2022

2:360

³سفيان خلوفي، عبد الرؤوف بوجريو، مرجع سبق ذكره، ص ص 199، 200.

خلاصة الفصل:

درسنا في الفصل الثاني أساسيات التحصيل الجبائي والقواعد والملتبة للتحصيل بالإضافة إلى تحديد مصادر التحصيل الجبائي .

وكذلك تم عرض معوقات وعقوبات التحصيل الجبائي من أجل ضمان تحصيل جيد للرفع من الحصيلة الضريبية وتفحص مختلف إجراءات التحصيل وطرقه.

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر
معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات
الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة
(2020-2015)**

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

تمهيد

تعتبر عملية التحصيل الجبائي أهم عملية، حيث من خلالها تتمكن إدارة الضرائب من تحصيل حقها الضريبي ويتمكن المكلف بالضريبة من دفع مستحقاته الضريبية وإبراء ذمته، ومن أجل فهم الدور الذي يلعبه التحصيل الضريبي في ميزانية الجماعات المحلية قمنا باختيار بلدية الطاهير بغرض إسقاط الدراسة النظرية عليها، وذلك بمعرفة ميزانية البلدية من خلال تحليل إيراداتها الجبائية، ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الرئيسية:

المبحث الأول: التعريف ببلدية الطاهير وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية الطاهير.

المبحث الثالث : أثر معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية ونسبة تطورها في ميزانية بلدية الطاهير.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

: التعريف ببلدية الطاهيروهيكلها التنظيمي

تعتبر البلدية الوحدة الإدارية المحلية المسؤولة عن تسيير المرافق العمومية والتي تعمل على تلبية حاجات المواطنين باعتبارها الأقرب إليهم.

المطلب الأول: تعريف بلدية الطاهير

سنقوم من خلال هذا المطلب ومن خلال تقسيمه إلى فرعين باستعراض تعريف ومهام البلدية وذلك بناء على المعلومات المقدمة لنا على مستوى مكتب الميزانية والحسابات ببلدية الطاهير.

1-التعريف القانوني للبلدية:

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، كما تعتبر القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

2-تعريف البلدية تاريخيا:

سميت بالظهير أي ظهر الشيء وأعلاه، ولكن بما أن حرف الظاء الذي يستبدل في لهجة جيجل بالطاء فأصبحت تسمى بالطاهير مثل: برج الطهر وظهر وصاف... وتعتبر بلدية الطاهير من البلديات التي تكونت على يد الاستعمار مع بداية الاحتلال الفرنسي، وهي من أكثر بلديات ولاية جيجل كثافة في السكان الذين ينحدرون من القبائل المحيطة بها، كبني عمران، بني عافر، بني سيار، أولاد صالح، وبني أيد، أولاد بلعفو وبني خطاب، حيث كان سكان الطاهير يمتازون بطابعهم الفلاحي والتجاري والصناعي وحب الهجرة سواء إلى خارج الوطن أو الولايات الأخرى.

وعن السكان القدامى للطاهير تقول الرواية الشعبية أن القبائل الأولى التي استقرت ببلدية الطاهير هي قبيلة أولاد بلعفو، وبني سيار وأولاد صالح، أما قبيلة بني سيار فإنها جاءت من الجنوب حوالي القرن الخامس عشر وكانت تدعى الغواصر أو الكواسر، وقبيلة أولاد بلعفو جاءت من الغرب الجزائري وقد ارتبط

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

اسم المرابط محمد امقران بقبيلة بني سيار إذ عينه باي قسنطينة قائدا على هذه القبيلة وبعد الانتفاضة الثورية سنة 1871/1851 انتزع الجنرال لاكروا أرضها وسمح بشراء الخمس منها مما أدى إلى هجرة الكثير من سكانها إلى المناطق المجاورة.

في سنة 1871 نجح جيش الاحتلال في إخضاع العروش نهائيا وتكسير الأسر التقليدية، فقد كسر أسلوبها الإداري والقضائي التي كانت تسير بها الحياة اليومية، أما فترة الاستقلال فتعتبر المرحلة الذهبية في تاريخ هذه البلدية، حيث تم ترقيةها إلى دائرة إدارية سنة 1974، تم إنشاء عدة أحياء جديدة بالمدينة.

3-تعريف البلدية جغرافيا:

تعتبر بلدية الطاهير إحدى أهم بلديات ولاية جيجل يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط معتدل جاف في الصيف وممطر ودافئ في الشتاء، درجة حرارة تتراوح بين 20-30 صيفا و5-15 درجة شتاء، معدل التساقط 1200 ملم في السنة، وتعد ثاني بلدية من حيث الأهمية نظرا لموقعها الاستراتيجي المميز، وثالث بلدية من حيث الكثافة السكانية، تقع شرق مقر الولاية وتبعد ب18 كلم وتتربع على مساحة تقدر ب64.88 كم².

يحدّها من:

الشمال: البحر الأبيض المتوسط؛

الجنوب: بلدية وجانة وبلدية الشحنة؛

الشرق: بلدية الشقفة وبلدية القنار؛

الغرب: بلدية الأمير عبد القادر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

4- مهام بلدية الطاهير

تمارس البلدية صلاحيتها في كل مجالات الاختصاص المحولة لها بموجب القانون، وتساهم الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

ومن أهم هذه الصلاحيات:

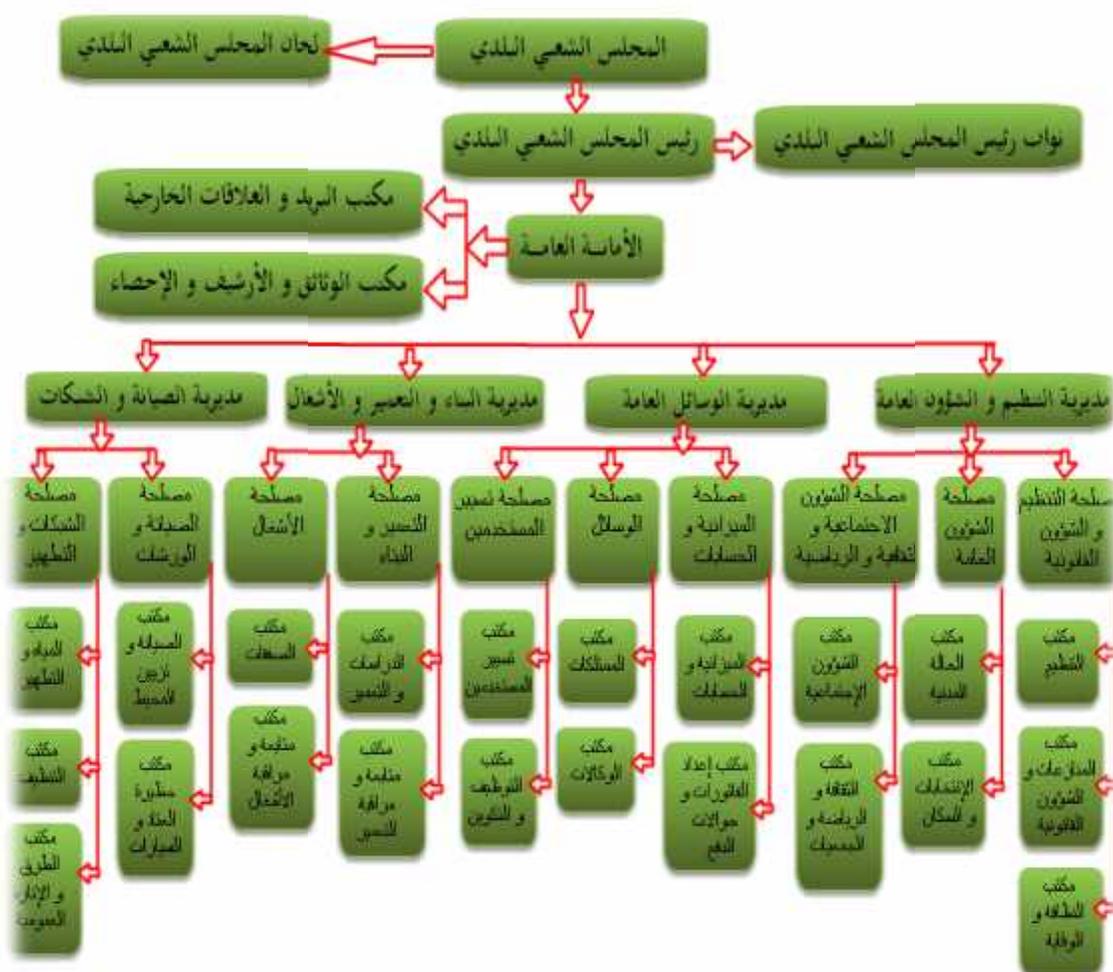
- وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم؛
- يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي؛
- تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي؛
- تسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأموال العمومية للدولة؛
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع؛
- توزيع المياه الصالحة للشرب؛
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية؛
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها؛
- صيانة طرقات البلدية؛
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير؛
- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم؛
- السهر على إتباع تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

- السهر على الحفاظ على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الطاهير

من خلال المعطيات المقدمة لنا على مستوى مكتب الميزانية والحسابات سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المصالح والمكاتب على مستوى بلدية الطاهير وذلك من خلال الهيكل التنظيمي الخاص بها والذي يأخذ الشكل التالي:



المصدر: وثائق مكتب أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

- **المجلس الشعبي البلدي:** يعد المجلس الشعبي البلدي هيئة أساسية في تسيير وإدارة البلدية كجماعة إدارية لا مركزية إقليمية.
 - **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** وهو الرئيس الأول في هذا التنظيم.
 - **الأمانة العامة:** تضطلع الأمانة العامة تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمهام التالية:
 - ✓ القيام بجميع المسائل الإدارية العامة.
 - ✓ القيام بتبليغ محاضر مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات لسلطة الوصاية، إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.
 - ✓ الإشراف على إعداد ميزانية البلدية وتتبعها.
- وللتكفل بكل هذه المهام تنفرع الأمانة العامة إلى مكتبين هما:
- مكتب الأمانة:

- أ- **الأمين العام:** يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي:
 - إعداد مشروع الميزانية.
 - ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي،
 - تنشيط وتنسيق سيرالمصالح الإدارية والتقنية البلدية،
 - ضمان تنفيذ القرارات ذات صلة بتطبيق المداوات المتضمنة الهيكل التنظيمي و مخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126 من قانون الجماعات الإقليمية.
 - إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليها في المادة 68 من قانون الجماعات الإقليمية.
 - يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري و التقني للبلدية باستثناء القرارات.
 - ب- **مكتب الأرشيف والوثائق والإحصائيات**
- يتكون الهيكل التنظيمي الحالي لبلدية الطاهير من أربعة مديريات:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

- مديرية التنظيم والشؤون العامة .
- مديرية البناء والتعمير والأشغال.
- مديرية الصيانة والشبكات.
- مديرية الوسائل العامة: وهي محل دراستنا وتتفرع بدورها إلى ثلاثة مصالح وهي:
 - 1- مصلحة الميزانية والحسابات: وتتفرع إلى مكتبين:
 - مكتب الميزانية والحسابات: وينقسم إلى قسمين قسم التجهيز وقسم التسيير حيث ركزنا في دراستنا على قسم التسيير كونه المعنى الأساسي بالعجز المالي، ويتولى مكتب الميزانية والحسابات ما يلي:
 - إعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري.
 - جمع مختلف الموارد المالية وتقييمها.
 - جمع كل الوثائق المالية المتعلقة بالإعانات ومختلف أنواعها.
 - تقييم الحساب الإداري ومقارنته مع حساب التسيير للقابض البلدي في الأوقات المحددة قانونا.
 - القيام بالتحليل المالية الخاصة بكل سنة وتقييمها وفقا لإمكانات البلدية.
 - مكتب إعداد الفاتورات وحوالات الدفع : ويتولى ما يلي:
 - إعداد الفاتورات التابعة للغير وتسجيلها وتدوينها بعد التأكد من تأدية الخدمة،
 - إعداد حوالات الدفع،
 - متابعة عمليات التسديد،
 - التأكد من الاعتمادات الممنوحة لكل عملية على حدى.
 - 2- مصلحة الوسائل: ويوجد بها مكتبين هما:
 - مكتب الممتلكات: ويتولى المهام التالية:
 - إحصاء الممتلكات البلدية بكل أنواعها (عقارات، منقولات، منتجة، غير منتجة... إلخ)
 - متابعة تحصيل حقوق الإيجار العمل على تحيينها من أجل خلق موارد جديدة لميزانية البلدية
 - ضبط قائمة المقابر، خزانات المياه، المدارس القرآنية... إلخ ومتابعة تسييرها.
 - تنظيم المزايدات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

- مكتب الوكالات: يقوم بالإشراف على متابعة الوكالات البلدية بمختلف أنواعها.
 - 3- مصلحة تسيير المستخدمين: وتشمل مكاتبين هما:
 - مكتب تسيير المستخدمين:
 - ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين.
 - متابعة الحياة المهنية للمستخدمين (ترقية، إدماج، حركاتين المصالح... إلخ).
 - متابعة الإجراءات التأديبية.
 - إعلام المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير حياتهم المهنية.
 - ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين.
 - توزيع المستخدمين على المصالح وفق الهيكل التنظيمي وحسب احتياجات كل منطقة.
 - مكتب التوظيف والتكوين:
 - التحضير والتنظيم والإشراف على المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية وكذا اختيارات التوظيف.
 - ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي.
- المبحث الثاني: الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية الطاهير**
- تمثل الإيرادات الجبائية بشكل عام أهم مورد مالي للجماعات المحلية ، خاصة في البلديات ذات النشاط الاقتصادي الكبير وذات الكثافة السكانية العالية ، فهي بذلك تعتبر عنصر هام من عناصر الاستقلال المالي المحلي.
- وتستفيد البلديات ضمن المصالح الجبائية مقسمة إلى أبواب وأبواب فرعية ومواد من مجموعة ضرائب ورسوم غير مباشرة وأخرى مباشرة .
- المطلب الأول: الموارد الجبائية**
- 1-الضرائب والرسوم غير المباشرة:**
- الرسم على رقم الأعمال وتضمنت الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.
 - رسم الإقامة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

- رسوم الحفلات.
- رسوم أخرى (غير مباشرة).
- الرسم على الدخل العقاري.

2- الضرائب والرسوم المباشرة:

- الرسم العقاري.
- رسم التطهير.
- الرسم على النشاط المهني.
- الضريبة الجزافية الوحيدة.
- الضرائب على المرتبات والأجور.

المطلب الثاني: الموارد الغير جبائية

تتمثل هذه الموارد أساسا في ما ينتج عن توظيف الجماعات المحلية لإمكاناتها ومواردها الخاصة المتعلقة باستغلال أملاكها وتسيير ثروتها العقارية، وبناء على المعلومات المقدمة لنا على مستوى مكتب الميزانية والحسابات ببلدية الطاهير هي كما يلي:

1- الإيرادات ونواتج الأملاك: هي الإيرادات التي تتحصل عليها البلدية عن طريق استغلال أملاكها من طرف الغير، ومن بين هذه الإيرادات حقوق إيجار دور حضانة وحقوق استغلال الأماكن في الأسواق و المذابح ، محطات النقل، الشواطئ (شاطئ بازول) والمعارض.

2- الإيرادات الاستغلال المالي: تتمثل في نواتج الاستغلال الموارد المالية الناتجة عن بيع منتجات أو تأدية الخدمات للمواطنين المتمثلة في القروض ومنتجات الخدمات الصناعية والتجارية المتوفرة على نظام المحاسبة ، الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم لمداخل الجبائية، إيرادات الجبائية المحصلة بطرق غير مباشرة والتي تدخل إلى ميزانية البلدية عن طريق المؤسسات المالية كالخزينة العمومية ومديرية الضرائب.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

المبحث الثالث : أثر معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية ونسبة تطورها في ميزانية بلدية الطاهير

نقوم في هذا المبحث بدراسة تدفقات كل ضريبة ورسم على حدا، ونسبة تطورها في ميزانية البلدية لكل السنوات محل الدراسة، ومحاولة تفسير أسباب تغير مبلغ كل ضريبة ورسم من سنة لأخرى ومعرفة أهمية كل منهم بالنسبة لإجمالي الحصيلة الضريبية.

المطلب الأول: نسبة تطور الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير من سنة 2015 إلى سنة

2020

الجدول رقم (01): : نسبة تطور الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-

2020.

الإيراداتالج بائية	2015	النسبة	2016	النسبة	2017	النسبة	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة
الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	55762314,99	2,56	32064561,76	1,9	40577619,14	2,6	14386895,50	9,2	11546792,75	0,46	11390733,88	0,49
رسوم الحفلات	20841000,00	0,95	2069200,00	0,12	1957300,00	0,12	1809000,00	0,11	1676200,00	0,06	1511100,00	0,06

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية
الطاهير خلال فترة (2015-2020)

0,18	4256634,50	0,18	4698810,10	0,47	7205435,20	0,17	2684692,00	0,13	2192174,96	0,49	1073695,60	رسوم أخرى (غير مباشرة)
0,084	1938232,47	0,14	3635211,81	0,07	1172287,55	0,34	5392977,78	0,22	3786015,40	0,1	2275067,90	الرسم العقاري
0,035	8124 89,9 3	0,09	124 950 4,45	/	/	0,66	1027 430, 73	0,64	1074 601, 57	0,069	1503 784, 86	رسم التطهير
5	125178133,70	7,5	188520446,18	18	280356379,77	15	239548476,94	11	194146080,72	1	23520100,71	رسم النشاط المهني TAP
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0,0005	10822,50	ضرائب على المرتبات والأجور
1,4	33140679,48	2	53686510,44	3,5	54262750,46	3,3	52571205,46	0,2	34830739,42	1,27	27796535,25	الضريبة الجزافية الوحيدة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية
الطاهير خلال فترة (2015-2020)

0,15	3454059,88	0,1	2523563,43	0,8 7	1191060,75	0,43	6672056,16	0,13	2318727,29	0,15	3233060,69	الرسم على الدخل العقاري
7,4		10,5		32,2		22,7		14,3		6,9		مجموع النسب

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

تحليل إحصائيات مساهمات الإيرادات الجبائية في الميزانية:

1- نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات كان يمثل 55762314,99 في سنة 2015 وبنسبة 2,56 وانخفض في سنة 2016 ثم ارتفع في السنوات 2017 و2018 ويرجع ذلك إلى زيادة مبلغ الرسم المحصل لهذه السنة بمبلغ 14386895,50 وينخفض في سنة 2019 و2020 إلى 11390733,88 وبنسبة 0,49.

2- وما نلاحظه من خلال الجدول أن رسوم الحفلات كان يمثل 20841000 في سنة 2015 وبنسبة 0,95 ويستقر في سنوات 2016 و2017 ثم انخفض في السنوات 2018 و2019 و 2020 إلى 1511100 بنسبة 0,066 وذلك راجع لانتشار الوباء في هذه السنوات الأخيرة .

3- من خلال إحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الرسوم الأخرى الغير مباشرة كانت تمثل 1073695,60 في سنة 2015 بنسبة 0,49 لتتخفف في السنوات 2016 و2017 إلى 2192174,96 ثم ارتفع في سنة 2018 ليستقر في السنوات 2019 و2020 بنسبة 0,18.

4- نلاحظ أن مداخل الرسم العقاري لا تساهم إلا بشكل قليل، حيث كان يمثل 2275067,90 في سنة 2015 وبنسبة 0,1 ليرتفع في السنوات 2016 و 2017 ليصل إلى 5392977,78 بنسبة 0,34 ثم انخفض في سنة 2018 وارتفع في سنة 2019 وانخفض في سنة 2020.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

5- نلاحظ حسب إحصائيات الجدول أن رسم التطهير في سنة 2015 كان يمثل 1503784,86 بنسبة 0,069 ليرتفع في السنوات 2016 و 2017 إلى 1027430,73 بنسبة 0,66 ولم يكن في سنة 2018 بسبب خطأ في التحصيل، ثم ينخفض في السنوات 2019 و 2020 إلى 812489,93 بنسبة 0,035.

6- نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يمثل أعلى إيراد في الميزانية حيث بلغت قيمته 23520100,71 بنسبة 1 في سنة 2015 ليرتفع في السنوات 2016 و 2017 و 2018 إلى 280356379,77 بنسبة 18 ثم ينخفض في السنوات 2019 و 2020 .

7- أما بالنسبة للضرائب على المرتبات والأجور كانت في سنة 2015 تمثل 10822,50 بنسبة 0,005 ولم تكن في السنوات المتبقية.

8- نلاحظ عدم استقرار الضريبة الجزائرية الوحيدة حيث كانت تمثل 27796535,25 بنسبة 1,27 في سنة 2015 ثم انخفضت في سنة 2016 إلى 34830739,42 ثم ارتفعت في سنة 2017 و 2018 ثم انخفضت في سنة 2019 و 2020.

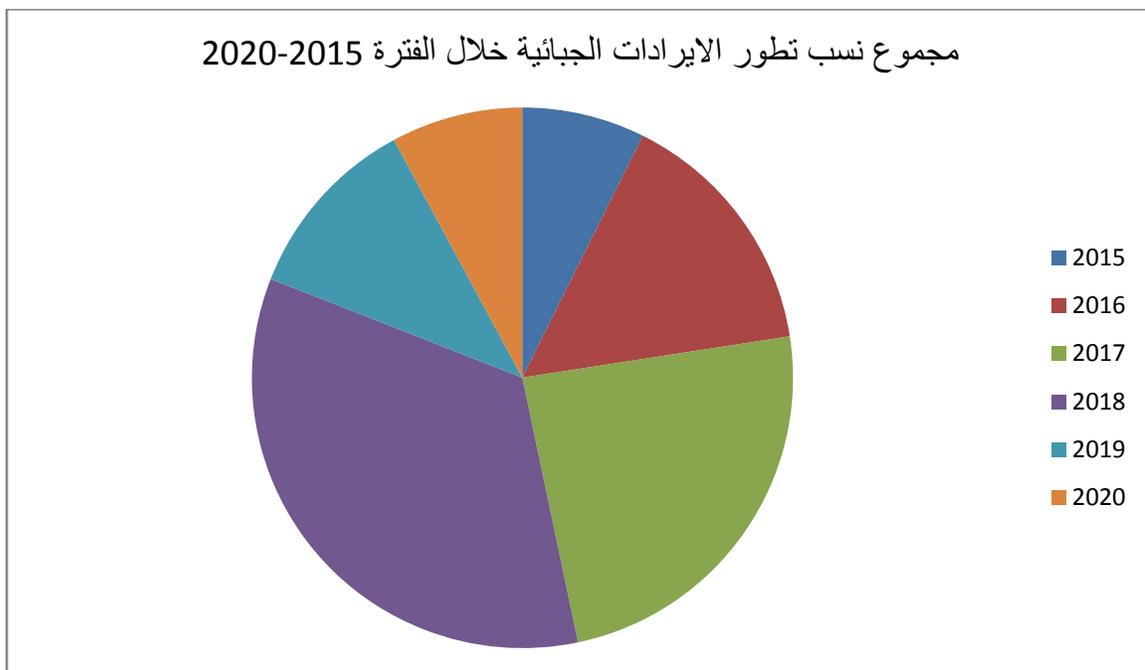
9- نلاحظ أن الرسم على الدخل العقاري كان في سنة 2015 يمثل 3233060,69 بنسبة 0,15 ثم ينخفض في سنة 2016 ليرتفع في سنة 2017 و 2018 لينخفض في سنة 2019 و 2020.

التعليق:

نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يحقق أعلى نسبة في الحصيلة الضريبية حيث يصل إلى 18 من إجمالي الحصيلة الجبائية يليه الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات لكن بحصيلة مرتفعة بالإضافة إلى أهمية الضريبة الجزائرية الوحيدة بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة لفائدة البلدية حيث أن إيراداتها الضريبية مرتفعة في الميزانية، فيما يخص باقي الضرائب فإن حصيلتها منخفضة بالنسبة للبلدية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

الشكل رقم(02):مجموع نسب تطور الإيرادات الجبائية في ميزانيةبلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم01.

من خلال تحليل الرسم البياني رقم (01) يتضح لنا أن أكبر حصيلة حققت سنة 2018 بنسبة 32,2، وأصغر حصيلة حققت سنة 2015 بمبلغ 6,9.

المطلب الثاني: معوقات تحصيل الإيرادات الجبائية وأثرها على ميزانية بلدية الطاهير

تعتبر الموارد الجبائية المحلية من أهم الموارد التي تقوم عليها البلدية، وتعتمد البلدية على هذه الموارد من أجل تمويل المشاريع التنموية التي تساعد في تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين من خلال الرفع من التنمية المحلية، وهذا عن طريق تمويل المشاريع المحلية التي تنمي الوضعية المعيشية لمواطنيها.

غير أن هناك معوقات تحول دون أن تحصل هذه الإيرادات وسنتطرق إليها من خلال المقارنة بين الإيرادات الجبائية التقديرية والإيرادات الحقيقية للسنوات من 2015 إلى 2020.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية
الطاهير خلال فترة (2015-2020)

الجدول رقم (02): مقارنة بين الإيرادات الجبائية التقديرية والإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2015 .

المواد	الإيرادات الجبائية	التقديرات	الإنجازات	الفرق
750	الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	80480346,00	55762314,99	(24718031,01)
755	رسوم الحفلات	2084100,00	2084100,00	0
759	رسوم أخرى (غير مباشرة)	1073695,60	1073695,60	0
760	الرسم العقاري	8823421,00	2275067,90	(6548353,1)
761	رسم التطهير	1503784,86	1503784,86	0
762	الرسم على النشاط المهني	211803510,00	230520100,71	18716590,71
763	الضرائب على المرتبات و الأجر	10822,50	10822,50	0
769	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	13828114,00	27796535,25	13968421,25
7691	الرسم على الدخل العقاري	2490653,00	3233060,69	742407,69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

التعليق:

نلاحظ أن رسوم الحفلات ورسوم أخرى ورسوم التطهير والضرائب على المرتبات و الأجر كلها كانت تقديراتها هي نفسها الحقيقية ذلك لعدم وجود أي تحصيلات جبائية أكثر من التقديرات إلا الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات التي كانت تقديراتها 80480346,00 ونواتجها الحقيقي 55762314,99 أي نقصت ب 24718031,01 والرسم العقاري كان تقديره 8823421,00 ونواتجها الحقيقي 2275067,90 أي

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

نقص ب6548353,1 وبالنسبة للرسم على النشاط المهني كان تقديره 211803510,00 وناتجه الحقيقي 230520100,71 أي زاد ب18716590,61 والضريبة الجزافية الوحيدة كان تقديرها 13828114,00 وناتجها الحقيقي 27796535,25 أي زادت ب13968421,25 والرسم على الدخل العقاري كان تقديره 2490653,00 وناتجه الحقيقي كان 3233060,69 أي زاد ب642407,69 .

الجدول رقم (03): مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2016.

الفرق	الإنجازات	التقديرات	الإيرادات الجبائية	المواد
(56940478,2)	32064561,76	60146935,00	الرسم الإجمالي الوحيد على تأديية الخدمات	750
0	2069200,00	2069200,00	رسوم الحفلات	755
0	2192174,96	2192174,96	رسوم أخرى (غير مباشرة)	759
(3241950,4)	3786015,40	544065,00	الرسم العقاري	760
0	1074601,57	1074601,57	رسم التطهير	761
(21657359,3)	194146080,72	215803440,00	الرسم على النشاط المهني	762
13758828,4	34830739,42	21071911,00	ضرائب أخرى (مباشرة) الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	769
(1453296,71)	2318727,29	3772024,00	الرسم على الدخل العقاري	7691

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

التعليق:

نلاحظ أن رسوم الحافلات ورسوم الأخرى ورسوم التطهير كلها كانت تقديراتها هي نفسها الإنجازات وذلك لعدم وجود أي تحصيلات جبائية أكثر من الإنجازات إلا الرسم الإجمالي الوحيد لتأديية الخدمات والرسم العقاري والرسم على النشاط المهني والرسم على الدخل العقاري كانت ناتجهم الجبائي الحقيقي أقل من تقديراتهم، والضريبة الجزافية الوحيدة كانت تقديراتها أقل من ناتجها الحقيقي.

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية
الطاهير خلال فترة (2015-2020)**

الجدول رقم (04): مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2017.

المواد	الإيرادات الجبائية	التقديرات	الإنجازات	الفرق
750	الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	34537363,00	40577619,14	6040256,14
755	رسوم الحفلات	1957300,00	1957300,00	0
759	رسوم أخرى مباشرة	2684692,00	2684692,00	0
760	الرسم العقاري	1271041,00	5392977,78	4121936,78
761	رسم التطهير	1027430,73	1027430,73	0
762	الرسم على النشاط المهني TAP	202747341,00	239548476,94	36801135,9
769	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	29188203,00	52571205,46	23383002,5
7691	الرسم على الدخل العقاري	2955749,00	6672056,16	3716307,16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

التعليق:

نلاحظ أن رسوم الحفلات والرسوم الأخرى ورسم التطهير كانت تقديراتهم من التحصيل الجبائي للميزانية هي نفسها ناتجها الحقيقي إلا الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات والرسم العقاري والرسم على النشاط المهني والرسم على الدخل العقاري كانت تقديراتهم أقل من ناتجهم الجبائي الحقيقي.

الجدول رقم (05): مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2018.

المواد	الإيرادات الجبائية	التقديرات	الإنجازات	الفرق
750	الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	49549036,00	14386895,50	(35162167,5)
755	رسوم الحفلات	1809000,00	1809000,00	0
759	رسوم أخرى مباشرة	7205435,20	7205435,20	0

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

760	الرسم العقاري	6424597,00	1172287,55	(5252309,45)
762	الرسم على النشاط المهني TAP	215665839,00	280356379,77	64690540,8
769	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	45198153,00	54262750,46	9064597,46
7691	الرسم على الدخل العقاري	4562567,00	1191060,75	(3371506,25)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

التعليق :

نلاحظ أن رسوم الحفلات والرسوم الأخرى المباشرة كانت تقديراتها من الإيرادات هي نفسها إيراداتهم الحقيقية إلا الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزائرية الوحيدة كانت إيراداتهم التقديرية أقل من إيراداتهم الحقيقية وكان الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات والرسم العقاري والرسم على الدخل العقاري ناتجهم الجبائي الحقيقي أقل من تقديراتهم.

الجدول رقم (06): مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2019.

المواد	الإيرادات الجبائية	التقديرات	الإنجازات	الفرق
750	الرسم الجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	15028362,00	11546792,75	(3481569,25)
755	رسوم الحفلات	1676200,00	1676200,00	0
759	رسوم أخرى (غير مباشرة)	4698810,10	4698810,10	0
760	الرسم العقاري	1410201,00	3634211,81	2224010,81
761	رسم التطهير	1249504,45	1249504,45	0
762	الرسم على النشاط المهني TAP	233869134,00	188520446,18	(45348687,8)
769	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	42325494,00	53686510,44	11361016,4
7691	الرسم على الدخل العقاري	1117376,00	2523563,43	1406187,43

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

التعليق:

نلاحظ أن رسوم الحفلات ورسوم أخرى ورسم التطهير كانت حصيلتها الإيرادية الحقيقية هي نفسها التقديرات إلا الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات والرسم على النشاط المهني كان ناتجهم الجبائي الحقيقي أقل من تقديراتهم

حيث أن الرسم العقاري والضريبة الجزائرية الوحيدة والرسم على الدخل العقاري كانت تقديراتهم أقل من ناتجهم الحقيقي للضرائب والرسوم التي ستحصل لميزانية سنة 2019 .

الجدول رقم (07): مقارنة الإيرادات الجبائية التقديرية مع الإيرادات الجبائية الحقيقية لسنة 2020.

المواد	الإيرادات الجبائية	التقديرات	الإنجازات	الفرق
750	الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	10530334,00	11390733,88	860399,88
755	رسوم الحفلات	1511100,00	1511100,00	0
759	رسوم أخرى مباشرة	4256634,50	4256634,50	0
760	الرسم العقاري	6352272,00	1938232,47	(4414039,53)
761	رسم التطهير	812489,93	812489,93	0
762	الرسم على النشاط المهني TAP	298262668,00	125178133,70	(173084534,3)
769	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	45393042,00	33140679,48	(12255362,52)
7691	الرسم على الدخل العقاري	2748663,00	3454059,88	705396,88

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

التعليق:

نلاحظ أن رسوم الحفلات ورسوم التطهير كانت حصيلتها الإيرادية الحقيقية هي نفسها التقديرات إلا أن الرسم العقاري والرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة كان ناتجهم الحقيقي أقل من إيراداتهم التقديرية أقل من ناتجهم الحقيقية.

ملاحظة:

نلاحظ أن إيرادات الضرائب والرسوم في الميزانية تختلف من سنة لأخرى، حيث أن نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية الطاهير ضئيلة خلال فترة الدراسة، كالرسم الإجمالي على تأدية الخدمات فهو يقدم للبلدية إيرادات مالية معتبرة إلا أن نسبة مساهمته في تمويل ميزانية البلدية ضعيفة وذلك لقلّة الخدمات التي تقدمها البلدية أو إلى تراجع النشاط التجاري والاقتصادي، أو إلى ضعف تحصيل الرسوم الخاصة في البلدية، كما يمكن إرجاعها إلى تدني القدرة الشرائية للمواطنين، ونلاحظ أن الرسم على النشاط المهني تعود إيراداته بنسبة كبيرة إلى البلدية، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود نشاط تجاري أو صناعي كبير أدى إلى وجود إيرادات جبائية مرتفعة تحصلت عليها البلدية لكنه يختلف من سنة لأخرى وهذا لعدم معرفة تحديد الوعاء الحقيقي للمكاف والتهرب الضريبي في دفع الضرائب المستحقة والعجز عن متابعتها وكذلك عدم تقديم الكشوفات المالية في وقتها لإدارة الضرائب، ونلاحظ أن أقل الضرائب والرسوم للبلدية هي رسوم الحفلات ورسم التطهير والرسوم الأخرى غير المباشرة، بالإضافة إلى الضرائب على المرتبات والأجور حيث أن مداخيلها لا تساهم إلا بشكل قليل، وتبقى ضئيلة مقارنة مع الضرائب الأخرى، فيما يخص الدفع الجزافي فقد شهد تذبذبا في حصيلته من سنة إلى أخرى حيث سجل انخفاض ملحوظ في سنة 2020.

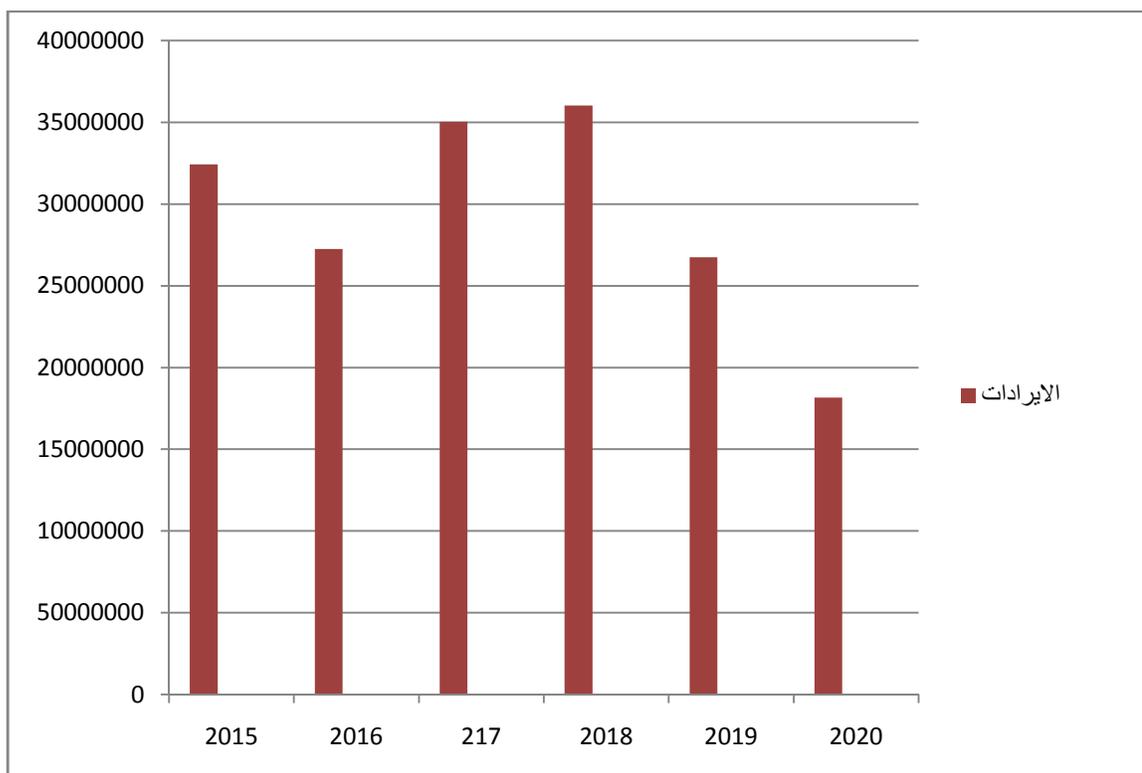
الجدول رقم (08): مجموع الإيرادات الجبائية لميزانية البلدية خلال الفترة 2015-2020.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الإيرادات	324259483	272482101	350431758	360383809	267536039	181682064

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية الطاهير.

الشكل رقم 03: تطور الإيرادات الجبائية لميزانية بلدية الطاهير خلال الفترة 2015-2020.



المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (08).

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بلدية الطاهير في الفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2020، أن أكبر المساهمات في الموارد المالية لميزانية البلدية من التحصيل الجبائي للضرائب والرسوم في جميع السنوات كانت الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات والرسم على النشاط المهني بتحقيقه أعلى نسبة من الإيرادات الضريبية، وذلك لوجود نشاطات تجارية وصناعية في المنطقة، وكذلك الضريبة الجرافية الوحيدة لما تعود به من إيرادات مالية على البلدية بناء على تصاريح مقدمة إلى إدارة الضرائب يعود من عائداتها المالية إلى البلدية، وتعاني البلدية من الإهمال بالنسبة لعقارات البلدية وأماكها، وسوء استغلالها، فنتج عنه ضعف الإيرادات الضريبية بالنسبة للرسم العقاري وكذلك رسوم الحفلات ورسم التطهير والرسم على

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية بلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

الدخل العقاري التي تعتبر مساهمتها قليلة جدا لميزانية البلدية وهذا يعود إلى معوقات تحصيلها وذلك بسبب الوضعية غير القانونية للعقارات.

ونلاحظ من سنة 2015 إلى سنة 2020 تبقى مساهمة الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية الطاهير ضئيلة، ويعود ذلك إما لصعوبة التحصيل أو لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي بالإضافة إلى كون التشريعات الضريبية تتميز بالمركزية إذ أن الدولة هي التي تقوم بوضع القوانين التي تنظم عملية تحصيلاته الإيرادات الجبائية، وهنا نجد أن البلدية لا تتمتع بالحرية في تحديد الوعاء الضريبي أو فرض نسب معينة من الضرائب.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر معوقات التحصيل الجبائي على الإيرادات الجبائية ببلدية الطاهير خلال فترة (2015-2020)

خلاصة الفصل:

لقد ذكرنا في هذا الفصل دراسة حالة معوقات التحصيل الجبائي على ميزانية بلدية الطاهير، وجدنا أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات الضريبية في إعداد ميزانيتها.

ففي تحليلنا لمكونات الإيرادات الجبائية للبلدية، وجدنا اختلاف في الموارد المالية المحصلة من الجباية المحلية وذلك لوجود عدة معوقات أثرت على التحصيل الجبائي حيث أن الرسم على النشاط المهني أكبر الموارد الضريبية لتحقيقه أعلى نسبة في الإيرادات الضريبية ولتدعيم هذا المورد لا بد من تشجيع الأنشطة الصناعية وتشجيع الأشخاص على خلق المؤسسات بتوفير الظروف المناسبة لهم.

إهمال تحصيل بعض الرسوم الضريبية، وعدم مراقبة تحصيلها والوقوف عليها مثل الرسم على الإقامة ورسوم الحفلات ورسم التطهير نتج عنه ضعف الإيرادات الضريبية، وهو ما ينبغي العمل على التقليل من هذه المعوقات وإيجاد حلول مناسبة لتوفير حلول مناسبة لتوفير موارد مالية تتمثل في إيرادات كبيرة للميزانية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

خاتمة

يعد التحصيل الضريبي أهم مصدر من مصادر إيرادات الخزينة العمومية، حيث نجد أغلبية الدول تعمل على جمع كل أموالها لدى الغير، وقد أوكلت هذه المهمة لإدارة الضرائب، من هنا يمكن القول أنها مجموعة الإجراءات التي تهدف من وراءها الدولة لنقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى إدارة الضرائب والتي بدورها تتكفل بنقله إلى الخزينة العمومية، ويمكن القول أن الضريبة هي الوسيلة المفضلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف، لاسيما إن حضيت بعناية كبيرة من طرف الحكومة، لكن هذه العملية تستوجب احترام بعض من القواعد ومن بينها وجوب تحقق الفعل المولد للضريبة إضافة إلى قاعدة الملائمة في التحصيل كما نجد قاعدة الاقتصاد في النفقات وأخيرا قاعدة السنوية، ويكون التحصيل إما وديا وذلك في حالة دفع المكلف لما عليه من ديون ضريبية أو رسوم في الأوقات وبالأساليب التي نص عليها المشرع، أما في حالة فشل هذه الإجراءات تتجه الإدارة إلى التحصيل الجبري.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع " معوقات التحصيل الجبائي وأثره على الإيرادات الجبائية في الجزائر " تم اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- من أجل معرفة الإطار المفاهيمي للضريبة فقد ذكرنا أن الضريبة هي كل اقتطاع مالي في شكل مساهمة مالية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع دون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- التحصيل الجبائي " هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة "، وتتبع الإدارة الجبائية عدة طرق للتحصيل الجبائي وهي التوريد المباشر، التوريد عن طريق شخص آخر وأخيرا الاقتطاع من المصدر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ولمعرفة معوقات التحصيل الجبائي وأثره على الإيرادات الجبائية فقد أثبت عدم تحصيل موارد مالية كثيرة لتمويل ميزانية بلدية الطاهير.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- تعتبر الضريبة احد أهم الوسائل المستخدمة في السياسة المالية التي تحقق أهداف معينة لما هو مخطط سابقا هذا ما تم استغلالها استغلالا أمثلا.
 - تعتبر الضريبة من المصادر الرئيسية و أهم مورد يساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وذلك لتحصيلها الجبائي الضروري لعملية التمويل.
 - التحصيل الجبائي هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة من جيوب المكلف إلى صناديق الخزينة.
 - تتم عملية التحصيل الجبائي من طرف أشخاص مؤهلين مخولة قانونا بذلك، ويتم ذلك وفق طرق وإجراءات تحددها الإدارة الضريبية.
 - توجد العديد من معوقات التحصيل الجبائي التي تؤدي إلى عدم التحصيل الجيد وبشكل مستمر للضرائب التي يجب تحصيلها.
 - توجد معوقات تعمل على عرقلة التحصيل الجبائي مما يجعل الإيرادات الجبائية قليلة في ميزانية الجماعات المحلية.
- على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:
- العمل على تشجيع الوعي الضريبي للمكلف بالضريبة.
 - اللجوء لإجراءات رقابية أكثر صرامة على المكلفين بالضريبة من خلال مكافحة التهرب الضريبي وعلى موظفين الإدارة الجبائية من خلال محاربة الفساد الإداري.
 - ضرورة منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية.
 - تبسيط الإجراءات الجبائية والتقليل من الوثائق والتصريحات الواجبة.
 - لا بد أن تصاغ التشريعات الجبائية بلغة بسيطة سهل فهمها وأن تبتعد عن الغموض وكثرة التأويلات التي تشجع على التهرب الضريبي.
 - البحث عن مصادر ضريبية أخرى.
- آفاق الدراسة:
- دراسة طرق إمكانية الرفع من الإيرادات الجبائية على المستوى المحلي.

- إشكالية التحصيل الضريبي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. بن اعمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات L'I.B.S، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
2. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
3. بوزيدة حميدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
4. حسين عهضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013.
5. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
6. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
7. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
8. سوزي عدلي ناشر، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
9. المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
10. عادل محمد القطوانة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
11. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بدون طبعة)، بيروت، 1992.
12. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتحرير، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

13. عبد الناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، عمان، 2003، 2008.
14. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، (بدون طبعة)، الإسكندرية، 2004، 2005.
15. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011.
16. فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، (بدون طبعة)، لبنان، 2004.
17. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
18. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010.
19. اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
20. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.
21. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
22. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

ب-المجلات

1. سفيان خلوفي، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة(2010-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد5، العدد1، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2019.
2. محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، الجزائر، 2020.

3. مرام عايد الجريسات، معوقات التحصيل الضريبي والمسقطات وتأثيره في عمل البلديات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 29، الجزائر، 2021.
- ت-الأطروحات والرسائل الجامعية
1. عبد الملك بوالفي، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة الماجستير ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، 2011/2012.
2. عصام صياف، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه ، تخصص إدارة مالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2017/2018.
3. سامح خالد عبد الله معالي معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب، أطروحة الماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2015.
4. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
5. نبيلقطف ، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2007/2008.
6. إلياس حسام الدين بلحداد، بن ضيف ياسين، التحقيق المصوب وأثره على التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعرييج، 2020/2021.
7. سفيان معامير، قرقب أسامة، أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2016/2017.

8. شيماء حيدرة ، خيرقبن حليلة ، دور الإصلاح الضريبي في تحسين إيرادات الضريبة، مذكرة ماستر ، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، 2017/2016.ذ
9. فاتح حمر، عبد النعيم بوشطوط، ر الإصلاحات الضريبية في زيادة موارد الخزينة ة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، 2020/2019.
- 10.فاطمة حباسي، أثر معوقات التحصيل الجبائي على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرةالماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2021/2020.
- 11.فاطنة بوشريط، تقييمحصيلة الإيرادات في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2019/2018.
- 12.ليندة تاوفلة ، حياة مجاني ، أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016.
- 13.نادية مغلاوي ، إلهام سعديو، دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2021/20120.
- 14.نور الإسلامخباية ، نور الإسلامكرو ، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج، 2021/2020.
- ث-المحاضرات:

1. عادل ذواوي، محاضرات في القانون الجبائي للمؤسسات، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ج- المواد

1. المادة 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
2. المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.
3. المادة 149 : 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
4. المادة 192: 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
5. المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
6. المادة 360: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- : الكتب

1. Piérrebeltrame, La fiscalité en France, Hachette supérieure 5émé édition ,1997 .

الملاحق

رقم	تدريسيات ذوي مصالح المهنية		تكاليف (20) للمصالح المهنية		ملاحظات
	العملة	العملة	المجموع	المجموع	
10	6 348 520,88	6 348 520,88	6 348 520,88	6 348 520,88	تكاليف
11	6 348 520,88	6 348 520,88	6 348 520,88	6 348 520,88	المساهمة في صندوق التأمين للتأمين المتقارن
12	324 259 482,50	324 259 482,50	324 259 482,50	324 259 482,50	الاجوريات
13	55 762 114,99	55 762 114,99	55 762 114,99	55 762 114,99	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
14	2 084 100,00	2 084 100,00	2 084 100,00	2 084 100,00	رسوم المصروفات
15	1 073 695,60	1 073 695,60	1 073 695,60	1 073 695,60	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
16	2 275 067,90	2 275 067,90	2 275 067,90	2 275 067,90	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
17	1 503 784,86	1 503 784,86	1 503 784,86	1 503 784,86	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
18	230 520 100,71	230 520 100,71	230 520 100,71	230 520 100,71	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
19	10 822,50	10 822,50	10 822,50	10 822,50	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
20	27 796 535,25	27 796 535,25	27 796 535,25	27 796 535,25	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
21	2 233 060,60	2 233 060,60	2 233 060,60	2 233 060,60	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
22	317 910 961,62	317 910 961,62	317 910 961,62	317 910 961,62	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
23	315 749 926,08	315 749 926,08	315 749 926,08	315 749 926,08	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
24	2 672 402,95	2 672 402,95	2 672 402,95	2 672 402,95	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات
25	313 077 523,12	313 077 523,12	313 077 523,12	313 077 523,12	رسوم الامتياز الواحد على نسبة المصروفات

المجموعة 94، مصطلح الجارية		المبلغ 940- تسع لجارية		940		
نقطة	المصفوفة	التدابير			تعيين	رقم
نقطة	الاجزات	الاجزات	الاجزات	الاجزات	الاجزات	
نقطة	المصفوفة	المجموع	الترميزات الخاصة	الميزانية الاضافية	القطاعات	
	6 026 767,50	6 026 767,50		6 026 767,50		
	5 026 767,50	6 026 767,50		6 026 767,50	الساعة في صندوق الصناديق المتراكمة بالثروة	574
	272 482 101,12	272 482 101,12	3 335 976,53	3 335 976,53	الإيرادات	
	32 064 561,76	32 064 561,76	60 145 935,00	60 146 935,00	رسوم الاجمالي اوجدت على تلبية الخدمات	754
					رسم البيع	751
					رسوم على العروض	752
					رسوم على ألعاب الترفيه	753
					رسوم الإقامة	754
					رسوم الهاتف	755
	2 069 200,00	2 069 200,00	69 200,00	2 030 000,00	رسوم أخرى (غير مباشرة)	756
	2 192 174,96	2 192 174,96	2 192 174,96	2 192 174,96	الرسوم الضريبي	764
	3 786 815,40	3 786 815,40	544 065,00	544 065,00	رسم التهرب	761
	1 074 601,57	1 074 601,57	1 074 601,57	1 074 601,57	رسوم على النشاط المهني	762
	194 146 080,72	194 146 080,72	215 803 440,00	215 803 440,00	رسوم على النشاط الصناعي و تجاري و الموقوف لثالثة	763
					رسوم على النشاط غير التجاري و الحقوق الثالثة	772
					رسوم الثانية من نسبة الجاريف صوات على الميراث و الاموال	783
					الرسوم الوحيد على العمل المنجس	764
					الضريبة العقارية الوحدة	765
					الرسوم الثالثة على تداولها الصناديق التجري	766
					الرسوم على مبيعات الترفيه و الغذائية	767
	34 830 739,42	34 830 739,42	21 071 911,00	21 071 911,00	صوات أخرى (ماترة) الضريبة الجارية الرجحة (F1)	769
					رسوم على بيع التاجير لأغراض المصاحبة	784
	2 318 727,29	2 318 727,29	3 772 024,00	3 772 024,00	الرسوم على الدخل التجاري	769
					تسحب السنوات المالية السابقة	823
	266 455 333,62	266 455 333,62	300 647 584,03	3 335 976,53	قطاعات القطاعات	B5C
					قطاعات الإيرادات	B5C

2017

الصفحة 94. مصطلح القيمة		نسبة (94) لنسج القيمة			9-80	
الردود	المحساب	التفسيرات			التميزة	المقدرة
		المجموع	التخصصات	الاجهزة	المقابل للتحصيل	مقابلة إيرادات قيمة
	التلفونات	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94
620	المساعدة في صندوق الضمان للضرائب المدفوعة	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94	5 413 993,94
	البيانات	350 431 758,21	350 431 758,21	278 866 119,73	3 669 422,73	272 699 597,00
730	الرسم الاحادي للوحدة على نسبة الخدمات	40 577 619,14	40 577 619,14	34 537 383,00		34 537 383,00
731	رسم تسجح					
732	الرسم على العرض					
733	الرسم على الغات المتعددة					
734	رسم الاكسنة					
735	رسوم القوائم	1 957 300,00	1 957 300,00	1 957 300,00	42 700,00	2 000 000,00
739	رسوم البريد (غير مشترك)	2 684 692,00	2 684 692,00	2 684 692,00	2 684 692,00	2 684 692,00
360	الرسم الطولي	5 892 977,78	5 892 977,78	1 271 041,00		1 271 041,00
361	رسوم التمديد	1 027 430,73	1 027 430,73	1 027 430,73	1 027 430,73	1 027 430,73
362	رسوم على النشاط المهني	233 548 676,94	233 548 676,94	202 797 341,00		202 747 341,00
3620	رسوم على النشاط التجاري والعمالي و المهن والاعمال الحرة					
3621	رسوم على النشاط غير التجاري و المهن الحرة					
3623	رسوم على النشاط التجاري و المهن الحرة و الاعمال الحرة					
3624	رسوم الوحدة على النشاط التجاري					
3625	الرسوم الاحادية للوحدة					
3626	الرسوم الاحادية على مناجيل الصيد البحري					
3627	رسوم على المزايا المهنية و التجارية					
3629	رسوم اخرى (مستثمرة) المستحقة اذ قيمة الزميمة (P)	52 571 305,46	52 571 305,46	29 188 203,00		29 188 203,00
3630	الرسوم على سعر التمديد للاعمال المنهية					
3631	الرسوم على الدخل العقاري	6 672 058,16	6 672 058,16	2 955 749,00		2 955 749,00
3632	نتائج السنوات المالية السابقة					
البيانات		145 017 764,27	145 017 764,27	129 955 125,79	1 659 422,73	267 385 701,26

2018

العدد 94 - مصالح الجبلية		السنة 940 - ناتج الجبلية			940
البيان	المحاسبة		التفسيرات		ملاحظات
	المؤارة	التحديثات	المجموع	الترخيصات الخاصة	
	6 428 004,38	6 428 004,38	6 428 004,38		6 428 004,38
	6 428 004,38	6 428 004,38	6 428 004,38		6 428 004,38
	360 383 809,21	360 383 809,21	330 414 654,20	7 014 435,20	223 403 219,00
	14 386 895,50	14 386 895,50	49 549 063,00		49 549 063,00
	1 809 000,00	1 809 000,00	1 809 000,00	191 000,00	2 000 000,00
	7 205 435,20	7 205 435,20	7 205 435,20	7 235 435,20	
	1 172 287,55	1 172 287,55	6 424 597,00		6 424 597,00
	280 355 379,77	280 356 379,77	215 665 839,00		215 665 839,00
	54 262 750,46	54 262 750,46	45 196 153,00		45 198 153,00
	1 191 060,75	1 191 060,75	4 562 567,00		4 562 567,00
	353 955 804,85	353 955 804,85	323 986 649,81	7 014 435,20	316 972 214,62

2019

المجموعة 940 مصانع الخبثية		شباب 940-تاسع الجارية			940
نوع	شماره	المصنفات	التصنيفات		الملاحظات
			الاجازات	التصنيفات	
		5 875 011,34	5 875 011,34	5 875 011,34	5 875 011,34
		5 875 011,34	5 875 011,34	5 875 011,34	5 875 011,34
		267 536 039,16	267 536 039,16	341 375 081,55	5 624 518,55
		11 546 732,75	11 546 732,75	15 028 387,00	15 028 387,00
		1 676 200,00	1 676 200,00	1 676 200,00	223 830,00
		4 698 810,10	4 698 810,10	4 698 810,10	4 698 810,10
		3 634 211,81	3 634 211,81	1 410 201,00	1 410 201,00
		1 249 504,45	1 249 504,45	1 249 504,45	1 249 504,45
		188 520 446,18	188 520 446,18	233 860 114,00	233 860 134,00
		53 606 510,44	53 606 510,44	42 325 494,00	42 325 494,00
		2 523 563,43	2 523 563,43	1 117 276,00	1 117 576,00
		261 661 027,82	261 661 027,82	295 900 078,21	5 624 514,55
					289 875 555,66

		شركة 940 - تصفح الجوهية			المدرس 04 - تصفح الجوهية	
المستودع		المستودع	المستودع	المستودع	المستودع	المستودع
المستودع	المستودع	المستودع	المستودع	المستودع	المستودع	المستودع
7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58
7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58	7 265 739,58
181 682 063,84	181 682 063,84	349 867 203,43	5 080 224,43	364 786 979,00		
11 390 733,88	11 390 733,88	10 530 334,00		10 530 334,00		
1 511 100,00	1 511 100,00	1 511 100,00	11 160,00	1 500 000,00		
4 256 634,50	4 256 634,50	4 256 634,50	4 256 634,50	4 256 634,50		
1 938 232,47	1 938 232,47	6 352 272,00		6 352 272,00		
812 489,93	812 489,93	812 489,93	812 489,93	812 489,93		
125 178 133,70	125 178 133,70	298 382 668,00		298 262 669,00		
33 140 679,48	33 140 679,48	45 383 042,00		45 383 042,00		
3 454 059,88	3 454 059,88	2 748 663,00		2 748 663,00		
174 415 324,25	174 415 324,25	342 601 463,85	5 080 224,43	357 521 239,42		

						مجموع مساهمة و الإشتراكات في التكاليف والإيرادات
04 490 463,80	991 953 570,02	1 040 977 105,40	249 439 816,02	1 245 467 569,20	1 241 393 386,04	مجموع مساهمة التبرعات والإشتراكات
87 463 106,22			791 337 289,38		4 074 183,15	85- الفلتح
31 953 570,02	991 953 570,02	1 040 977 105,40	1 040 977 105,40	1 245 467 569,20	1 245 467 569,20	مجموع مساهمة في التكاليف والإيرادات

الحوصلة

2015

	130 642 521,70	1 135 030 311,93	608 523 387,68	1 135 000 311,93	939 185 909,38	اسم التبرع
490 463,80	991 953 570,02	1 040 977 105,40	249 439 816,02	1 245 467 569,20	1 241 393 386,04	اسم التبرع والإشتراكات
490 463,80	1 122 596 091,72	2 175 977 417,33	1 057 993 203,70	2 360 457 681,13	2 180 589 295,42	المجموع
105 627,92			1 117 984 713,63		159 878 585,71	85- الفلتح
536 091,72	1 122 596 091,72	2 175 977 417,33	2 175 977 417,33	2 360 467 681,13	2 380 467 881,13	مجموع مساهمة في التكاليف والإيرادات

171 891 350,71	846 809 436,51	936 959 974,47	278 793 731,36	1 128 851 325,18	1 125 663 157,87	مجموع مساهمة التبرعات والإشتراكات
674 978 885,80			678 166 243,11		3 188 357,31	85- الفلتح
846 809 436,51	846 809 436,51	936 959 974,47	936 959 974,47	1 128 851 325,18	1 128 851 325,18	مجموع مساهمة في التكاليف والإيرادات

الحوصلة

2015

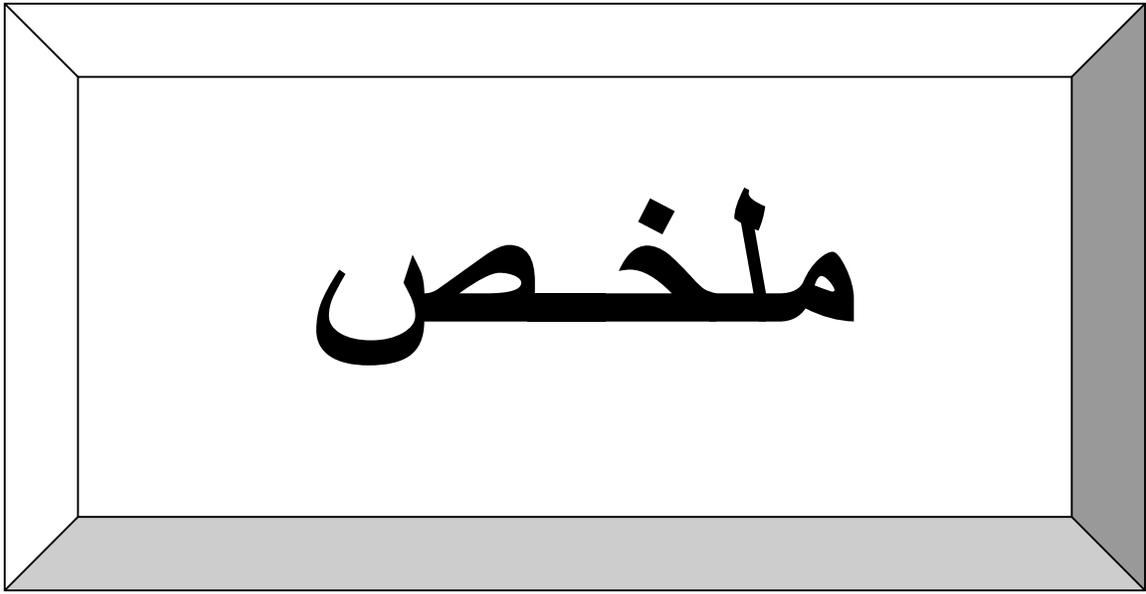
	131 958 907,72	711 149 056,62	534 833 845,13	711 149 056,62	665 792 747,85	اسم التبرع
171 891 350,71	846 809 436,51	936 959 974,47	278 793 731,36	1 128 851 325,18	1 125 663 157,87	اسم التبرع والإشتراكات
171 891 350,71	978 828 339,23	1 668 109 031,09	813 627 576,49	1 840 000 381,80	1 792 435 915,72	المجموع
386 934 988,52			254 491 454,50		47 544 465,38	85- الفلتح
978 828 339,23	978 828 339,23	1 668 109 031,09	1 668 109 031,09	1 840 000 381,80	1 840 000 381,80	مجموع مساهمة في التكاليف والإيرادات

						مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات
150 505 355,25	659 379 236,41	777 243 389,49	264 036 702,65	927 838 744,74	923 415 939,06	مصاريف التشغيل والإدارة
508 783 881,14			513 206 686,84		4 422 835,60	رأس المال
659 379 236,41	659 379 236,41	777 243 389,49	777 243 389,49	927 838 744,74	927 838 744,74	مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات
الحوصلة 2018						
	140 054 492,80	771 035 545,80	564 275 167,11	771 036 645,88	704 329 699,91	رأس المال
150 505 355,25	659 379 236,41	777 243 389,49	264 036 702,65	927 838 744,74	923 415 939,06	مصاريف التشغيل والإدارة
150 505 355,25	799 433 729,21	1 548 280 035,37	876 311 859,76	1 695 875 390,62	1 627 745 596,57	المجموع
648 838 373,96			719 968 165,61		71 129 791,65	رأس المال
799 433 729,21	799 433 729,21	1 548 280 035,37	1 548 280 035,37	1 698 075 190,57	1 698 075 190,62	مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات

						مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات
100 949 639,32	555 883 592,00	734 635 514,74	275 301 307,17	835 485 154,06	832 184 899,17	مجموع مقادير الميزانية والإيرادات
451 033 552,68			458 234 207,57		3 300 254,89	رأس المال
555 883 592,00	555 883 592,00	734 635 514,74	734 635 514,74	835 485 154,06	835 485 154,06	مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات
الحوصلة 2018						
	106 751 185,90	753 840 499,52	608 044 422,51	788 240 099,52	714 785 698,41	رأس المال
100 949 639,32	555 883 592,00	734 635 514,74	275 301 307,17	835 485 154,06	832 184 899,17	مصاريف التشغيل والإدارة
100 949 639,32	662 534 777,90	1 518 376 014,26	804 335 729,68	1 619 325 653,58	1 546 370 507,58	المجموع
561 685 146,58			654 040 284,58		72 355 146,00	رأس المال
662 534 777,90	662 534 777,90	1 518 376 014,26	1 518 376 014,26	1 619 325 653,58	1 619 325 653,58	مجموع مقادير في الميزانية والإيرادات

						مجموع قسم التجهيز والانتشار
						005-التأسيس
						مجموع متساوي في القفاط و الإبرادات
الحوصلة 2013						
						قسم الميسر
						قسم التجهيز والانتشار
						المجموع
						05-التأسيس
						مجموع متساوي في القفاط و الإبرادات

						07-العمليات الخارجة عن الترميم
						005-التأسيس
						مجموع متساوي في القفاط و الإبرادات
الحوصلة 2010						
						قسم الميسر
						قسم التجهيز والانتشار
						المجموع
						05-التأسيس
						مجموع متساوي في القفاط و الإبرادات



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وفهم دور التحصيل الجبائي وأثره على الإيرادات الجبائية، إذ تعتبر عملية التحصيل الجبائي من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية لما لها من أهمية في المساهمة في زيادة الإيرادات وبالتالي الزيادة في أموال الخزينة العمومية. كما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم معوقات التحصيل الجبائي وأثرها على ميزانية الجماعات المحلية، حيث أن الجباية المحلية تعتبر من المصادر الرئيسية في تمويل الميزانية لكن معوقات تحصيلها أثر في نقص مواردها المالية والتي يمكنها أن تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الميزانية.

الكلمات المفتاحية: التحصيل الجبائي، الإيرادات الجبائية، الإدارة، الخزينة العمومية، الميزانية.

Abstract:

This study aims to highlight and understand the role of tax collection, and its impact on tax revenues as the tax collection process is one of the most important procedures carried out by the tax administration because of its importance in increasing revenues and thus the increase in public treasury funds.

This study also aimed to shed the role on the most important obstacles to tax collection and its impact on the budget of local groups, as local collection is one of the main sources in the financing of the budget, but its collection obstacles have an impact in the lack of this financial resources, which can contribute a large percentage to the financing of the budget.

Keywords: tax collection, tax revenues, administration, the public treasury, budget.